

محافضة ظهران الجنوب بمنطقة عسير: دراسة في العمران الريفي

محمد بن مفرح القحطاني*

* حصل على الدكتوراه في التخطيط والتنمية الإقليمية والريفية من جامعة ساوثهامبتن ببريطانيا عام 1989.
يعمل أستاذاً مشاركاً في قسم الجغرافيا - كلية التربية - جامعة الملك سعود.

الملخص

شهدت المناطق الريفية في المملكة العربية السعودية خلال تنفيذ خطط التنمية الخمسية التي بدأت منذ عام 1390هـ (1970م) نمواً سريعاً في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما أثر على أنماط الاستيطان الريفي، لذا فإن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الخصائص العامة للقرى في محافظة ظهران الجنوب بمنطقة عسير والتي يوجد بها حوالي 30% من مجموع قرى المملكة العربية السعودية.

تهدف الدراسة بتحليل أنماط التوزيع المكاني للقرى والخدمات العامة، والعوامل الجغرافية المؤثرة في أنماط التوزيع، ودراسة أحجام القرى وأشكال تركيبها الداخلي. وقد تم الاستفادة من بعض الأساليب الإحصائية للخروج بنتائج مرضية. أظهرت النتائج أن قرى المحافظة تسلك في توزيعها المكاني النمط العشوائي من حيث المسافة والتوزيع، كما تشير النتائج إلى وجود أنماط مختلفة لتوزيع الخدمات العامة. أما بالنسبة لأحجام القرى فقد تبين أن غالبيتها صغيرة الحجم. وبيّنت الدراسة أن الشكل المثالي للقرى في المحافظة بدأ يتغير بشكل سريع، حيث بدأت القرى تهجر مواقعها الأصلية وتأخذ الشكل الخطي المشتت. وقد انتهت الدراسة إلى بعض التوصيات والمقترحات التي يؤمل أن يستفاد منها في حل بعض مشاكل القرى وتطورها.

مقدمة

تقع محافظة ظهران الجنوب في جنوب شرقي منطقة عسير، وتبعد حوالي 165 كيلومتراً من مدينة أبها على الطريق الإقليمي خميس مشيط - نجران. وتمتد بين دائرتي عرض 17°25' و18°10' شمالاً وخطي طول 43°9' و43°43' شرقاً. وتضم المحافظة أربعة مراكز هي: الحرجة، الفيض، علب، الحاجر، بالإضافة إلى ما يتبع المحافظة من قرى وسكان. ويحدها من الشرق منطقة نجران، ومن الشمال محافظة تثليث، ومن الغرب محافظة سراة عبيدة، ومن الجنوب حدود المملكة مع اليمن (الشكل رقم 1).

يوجد في منطقة الدراسة 53 قرية تنتشر في أحواض الأودية في شكل مجموعات صغيرة، يبلغ عدد سكانها في عام 1417هـ (1996م) أكثر من 10,200 نسمة. وتتميز القرى بصغر حجمها وكثرة عددها، حيث يبلغ متوسط حجم القرية حوالي 193 نسمة، وتعد الزراعة التقليدية من الأنشطة الرئيسة للسكان. أما بالنسبة لمدينة ظهران الجنوب المدينة الوحيدة في المحافظة فقد استبعدت من الدراسة لتركيبها الحضري المميز⁽¹⁾.

شهدت منطقة الدراسة مثلها مثل باقي أجزاء المملكة خلال تنفيذ خطط التنمية نمواً سريعاً في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما أثر على خصائصها العامة، مثل نمط توزيعها وتركيبها الداخلي والوظيفي وبعض الخصائص الأخرى، ولهذا فإن دراسة الخصائص العامة للمستوطنات الريفية في أي جزء من أجزاء المملكة وتحليلها تعدّ دراسة مهمة وضرورية، خاصة أن هذا النوع من الدراسات لم يلق اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين السعوديين على الرغم من وجود أكثر من 365,10 قرية وهجرة في المملكة العربية السعودية⁽²⁾. لهذا السبب جاءت فكرة هذه الدراسة، خاصة وأن الباحث ومن خلال إقامته في منطقة عسير التي يوجد بها حوالي 30% من مجموع قرى المملكة يلاحظ حجم التغيرات والمشاكل التي تواجهها القرى.

الدراسات السابقة

لم تحظ دراسة مراكز الاستيطان الريفي في المملكة باهتمام كبير من قبل الجغرافيين السعوديين كما حظيت به مراكز الاستيطان الحضري، حيث ظهرت العديد

من الدراسات الجغرافية بعضها عن مدن معينة، وبعضها عن النظام الحضري في المملكة بشكل عام. وقد يعود السبب في ذلك إلى مشكلة ندرة المعلومات عن مواقع القرى وأحجامها والخدمات المتوافرة فيها، حتى وإن توافرت بعض المعلومات فإنها تختلف من مصدر إلى آخر مما يزيد من تعقيد البحث والدراسة في مثل هذه الموضوعات.

تبين من خلال استقصاء البحوث والدراسات المهتمة بال عمران الريفي في منطقة الدراسة بأنها لم تحظ بأي نوع يمكن الاستفادة منها في مجال هذه الدراسة. وكل ما وجد هو بعض الدراسات الرسمية التي تفتقر إلى المنهج العلمي في عرض معلوماتها.

في عام 1403 هـ (1983 م) قامت إمارة منطقة عسير ووزارة الشؤون البلدية والقروية بإجراء مسح لمواقع القرى والخدمات العامة في منطقة عسير. وقد أظهرت هاتان الدراستان اختلافاً كبيراً في معلوماتهما، فدراسة إمارة منطقة عسير قدرت عدد قرى منطقة الدراسة بحوالي 70 قرية يسكنها 15,054 نسمة، في حين أن دراسة وزارة الشؤون البلدية والقروية قدرتها بـ 32 قرية يقطنها 7,698 نسمة، وفي عام 1412 هـ (1992 م) قامت إمارة منطقة عسير بتحديث مسحها السابق، وأظهرت أن عدد منطقة الدراسة تبلغ 68 قرية يسكنها 5,742 نسمة⁽³⁾. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الدراسات لم تتضمن أي معلومات عن نمط التوزيع المكاني أو التركيب الداخلي لقرى منطقة الدراسة، ولكن تعتبر دراسة الإمارة أكثر صدقاً وشمولاً من دراسة وزارة الشؤون البلدية والقروية.

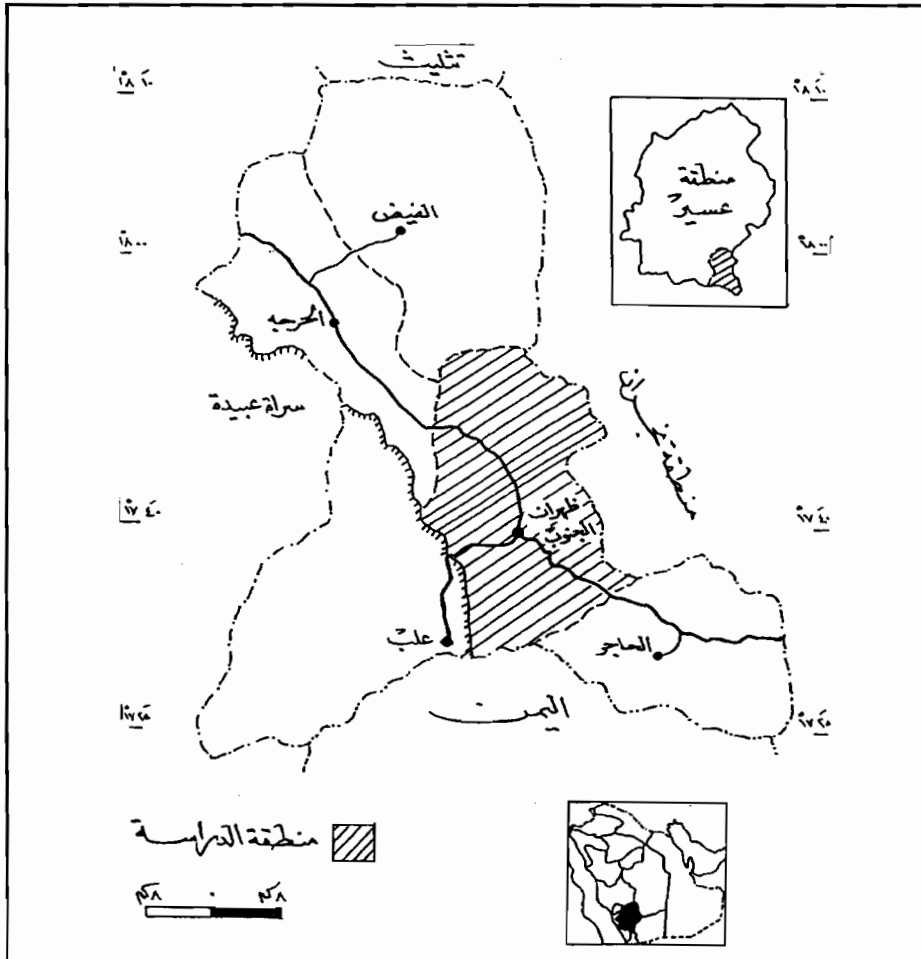
أما بالنسبة للدراسات والبحوث التي عاجلت بعض جوانب أنماط توزيع المستوطنات الريفية وتنميتها في المملكة العربية السعودية فقد بدأت تظهر منذ أوائل العقد الماضي مثل دراسات كل من المقبل والشهيل⁽⁴⁾، والمسلم⁽⁵⁾، والمسلم والقرشي⁽⁶⁾، والسلطان⁽⁷⁾، والتي ركزت على تجارب وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الداخلية في تخطيط القرى والهجر وتنميتها في المملكة العربية السعودية.

وقدّم السعيد⁽⁸⁾⁽⁹⁾ دراستين عن أنماط توزيع مراكز الاستيطان في المملكة العربية

السعودية واللتين توصلتا إلى أن أنماط التوزيع تختلف من منطقة إلى أخرى، حيث يسود نمط التوزيع المتقارب في الشمال والوسط، والمتباعد في الجنوب الغربي من المملكة.

شكل رقم «1»

موقع محافظة ظهران الجنوب



المصدر

1- إمارة منطقة عسير، 1985 م.

2- زيارات ميدانية للباحث.

كما درس السرياني⁽¹⁰⁾ أنماط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان الريفي في منطقة الباحة. وتوصلت دراسة الشهاوي⁽¹¹⁾ عن التوزيع الجغرافي للقرى السعودية إلى وجود أربعة أنماط من التوزيع الكثافي للمستوطنات البشرية في المملكة، وبينت الدراسة أن أهم ضوابط التوزيع الجغرافي للريف السعودي هو وجود المياه.

وقدم أحمد (Ahmed)⁽¹²⁾ دراسة عن تجربة المملكة في تحقيق التنمية الريفية، حيث بينت أن الاتجاه نحو تحقيق التنمية الريفية المتكاملة في المملكة يسير ببطء بسبب بعض العوائق التنظيمية والإدارية والمالية ونقص المعلومات عن طبيعة توزيع القرى. وذكر سلام (Sallam)⁽¹³⁾ أن الخدمات العامة في المناطق الريفية في المملكة شهدت تطوراً كبيراً خلال تنفيذ خطط التنمية، كما درس المغل (Mughal)⁽¹⁴⁾ استخدام الأرض في قريتين من منطقتي حائل والباحة.

ودرس القباني تجربة⁽¹⁵⁾ الزراعة في المملكة وأثرها على تنمية المناطق الريفية. وقدم القحطاني والريماوي⁽¹⁶⁾ دراسة عن الخصائص المكانية للخدمات العامة بمنطقة تندحة، كما درس القحطاني⁽¹⁷⁾ نمط التوزيع المكاني للقرى والخدمات العامة في منطقة الشعف. وقدم الجارالله⁽¹⁸⁾ دراسة عن نمو المستوطنات الريفية في إقليم بقيق بالمملكة العربية السعودية.

حظيت المناطق الريفية في العالم العربي ببعض الدراسات التي عالجت بعض جوانب التنمية الريفية، ومن هذه الدراسات دراسة كوردس وشولز⁽¹⁹⁾ عن التنمية الريفية في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، ودراسة الصقور⁽²⁰⁾ التي ناقشت ممارسة التخطيط الإقليمي في تنمية المناطق الريفية في وادي الأردن الشرقي. وقدم عيسى⁽²¹⁾ دراسة عن أنماط التوزيع والتخطيط للمراكز الريفية بمنخفض الفيوم بجمهورية مصر العربية. ودرس السعدي⁽²²⁾ التباين المكاني في تنمية ريف منطقة أهوار جنوب العراق.

أما بالنسبة للدراسات والبحوث الجغرافية الحديثة والخاصة بدراسة المناطق الريفية في بعض دول العالم - خاصة في دول العالم الغربي - فقد بدأت منذ أواخر السبعينيات الميلادية تركز على دراسة مشكلة تدني مستوى الخدمات في المناطق الريفية

ومشكلة التباين الكبير بين المناطق الريفية والحضرية في مستوى مختلف الخدمات ونوعيتها ومن أهم هذه الدراسات دراسة شو (Shaw)⁽²³⁾ ودراسة موسلي (Moseley)⁽²⁴⁾، ودراسة لونسدیل وانیدی (Lonsdale and Enyedi)⁽²⁵⁾، ودراسة فلبس وولیم (Phillips and Williams)⁽²⁶⁾، ودراسة دكسون (Dixon)⁽²⁷⁾.

أهداف الدراسة

نظراً لسرعة تغيير أنماط توزيع القرى، وتغير تركيبها الداخلي وأحجامها ومتطلباتها من الخدمات العامة، وقلة الدراسات الجغرافية الميدانية عن هذه الظواهر في المملكة بشكل عام فإن هذه الدراسة تهدف بشكل أساسي إلى القيام بدراسة وتحليل لنمط التوزيع المكاني لقرى محافظة ظهران الجنوب بمنطقة عسير ودراسة أحجامها وأشكال تركيبها الداخلي والوظيفي. وذلك من خلال تحديد مواقع القرى والخدمات العامة التي تخدمها، ودراسة أنماط التوزيع المكاني للقرى والخدمات العامة ومحاولة التعرف على العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع القرى، والتعرف على أحجامها وأشكالها وتركيبها الداخلي. وكل هذا مهم للمهتمين بالتنمية الريفية والتخطيط الإقليمي في منطقة الدراسة بشكل خاص وفي المملكة بشكل عام، حيث يؤمل أن تساعد هذه الدراسة في تفهم خصائص القرى ومعالجة مشكلاتها التنموية بطريقة علمية سليمة.

منهج البحث ووسائله

تحقيقاً لأهداف الدراسة التي سبق توضيحها فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والوصفي في التحليل والقياس. وقد استفاد الباحث من الأساليب التالية في التحليل:

1) نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان الريفي والذي يمكن تحديده باستخدام مربع كاي (Chi-square Test (X^2)) حسب المعادلة التالية⁽²⁸⁾:

$$X^2 = \sum \left[\frac{(O-E)^2}{4} \right] , \text{ مربع كاي} = \frac{(ك م - ك ف)}{ك ف}$$

X^2 = مقياس مربع كاي ك م = العدد الحقيقي المشاهد من النقط

ك ف = العدد المتوقع (النظري) من النقط مج = مجموع القيم

(2) تحديد نمط التوزيع المكاني للقرى والخدمات العامة باستخدام أسلوب صلة الجوار (Nearest Neighbor Analysis) وذلك باستخدام المعادلة التالية⁽²⁹⁾:

$$R = \frac{ra}{re} \quad , \quad \frac{م}{ع} = ر$$

حيث إن: ر (R) = مقياس صلة الجوار

م (ra) = معدل المسافة الحقيقية الفاصلة بين كل نقطة وأقرب نقطة مجاورة لها في المكان.

ع (re) = معدل المسافة المتوقعة الفاصلة بين كل نقطة وأقرب نقطة مجاورة لها في التوزيع العشوائي.

ويستخرج م (ra) معدل المسافة الحقيقية الفاصلة بين النقط باستخدام المعادلة التالية:
مجموع $\frac{ra}{N}$ ، حيث إن: مجر $(\sum r)$ = مجموع المسافات بين النقط، ن (N) = مجموع النقط.

أما ع (re) = فيمكن الحصول عليها عن طريق المعادلة التالية:

$$re = \frac{1}{\sqrt{2 \frac{N}{A}}} \quad , \quad \frac{1}{\sqrt{\frac{ن}{ح}}} = ع$$

حيث إن: ن (N) = عدد النقط. (عدد القرى أو عدد الخدمات).

ح (A) = مساحة منطقة الدراسة.

ويحدد الخطأ المعياري (Standard Error) باستخدام المعادلة التالية:

$$SEre = \frac{0.26136}{\sqrt{2 \frac{N^2}{A}}} = \text{الخطأ المعياري}$$

حيث إن N = عدد النقط A = مساحة منطقة الدراسة

(3) تحديد متوسط التباعد بين المستوطنات الريفية وذلك عن طريق المعادلة⁽³⁰⁾:

$$S = \sqrt{\frac{A}{N}}$$
 حيث إن: S = متوسط التباعد بين المستوطنات. A = مساحة المنطقة.
 N = عدد المستوطنات. ويحقق الثابت 1,075 افتراض التباعد في الشكل السداسي.

أسلوب جمع المعلومات

نظراً لعدم توافر معلومات دقيقة عن مواقع القرى والخدمات العامة ونمط توزيعها وعدد سكانها، فقد اعتمد الباحث على أسلوب التحري الميداني المباشر والملاحظات الشخصية، حيث قام الباحث بشماني زيارات ميدانية خلال الفترة من شوال (1416هـ) حتى شهر جمادى الثانية (1417هـ) (فبراير - نوفمبر 1996م) لمنطقة الدراسة، والتي اقتصرت على الجزء الذي يخدم من قبل المحافظة مباشرة، أي حدود إمارة ظهران الجنوب سابقاً (الشكل رقم 1). كما قام الباحث بزيارات متكررة لبعض المصالح الحكومية في منطقة عسير (مدينة أبها) وفي منطقة الدراسة لجمع المعلومات والبيانات عن القرى والخدمات العامة وعدد السكان ومقارنتها بالمعلومات التي جمعت عن طريق الدراسات الميدانية.

ومن الجدير بالملاحظة أن معلومات المصالح الحكومية وبياناتها تفتقد الدقة وتمتلى بالأخطاء. وهذا بلا شك يزيد من أعباء أي باحث يريد أن يدرس مثل هذه الموضوعات. والمشكلة تكمن في أن هناك اختلافاً كبيراً من مصدر لآخر حول عدد القرى وأحجامها. فكما ذكر سابقاً قدرت وزارة الشؤون البلدية والقروية عدد قرى منطقة الدراسة بـ 32 قرية يسكنها حوالي 698,7 نسمة. أما دراسة إمارة منطقة عسير فقد قدرتها بحوالي 70 قرية يسكنها أكثر من 15,700 نسمة.

ولكن - وبعد تحديد مواقع القرى من خلال الدراسات الميدانية للباحث اتضح أن عددها يبلغ 53 قرية موزعة (يسكنها 228,10 نسمة) على كامل منطقة الدراسة. أما بالنسبة للمعلومات الخاصة بالخدمات العامة، مثل الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، فإنه لا يمكن الاعتماد على بيانات المصالح الحكومية خاصة عند محاولة توقيعه على الخرائط، وذلك لأن أغلب مسميات الخدمات العامة تسمى بالمنطقة التي

تخدمها وليس بالقرية التي تقع فيها، فمثلاً مركز الرعاية الصحية الأولية بقرية الحنكة يسمى بمركز الرعاية الصحية بوادي كتام، ووادي كتام يضم مجموعة من القرى.

التحليل والمناقشة

أولاً: نمط التوزيع المكاني للقرى باستخدام مربع كاي (χ^2):

استخدم أسلوب مربع كاي (Chi-Square) كخطوة أولى للتعرف على نمط توزيع قرى منطقة الدراسة وتحديد طبيعة توزيعها من حيث اقتراب أو ابتعاد نمط التوزيع عن التوزيع المنتظم.

وسوف نحاول هنا إثبات مدى صحة إحدى الفرضيتين التاليتين لمربع كاي:

الفرضية الأولى: وهي فرضية العدم والتي تفترض عدم وجود فروق مهمة بين التوزيع الحقيقي (المشاهد) والتوزيع النظري المتوقع (التوزيع المنتظم المثالي).

الفرضية الثانية: وهي الفرضية البديلة التي تفترض وجود اختلاف جوهري بين التوزيع الحقيقي المشاهد وبين التوزيع النظري المتوقع، وأن هذا الاختلاف يعود لعوامل ليست لها علاقة بالمصادفة.

إن عملية تحديد المساحة الملائمة للمربع عملية مهمة في التحليل الإحصائي لمربع كاي، حيث إن المساحة الصغيرة للمربع قد تعني احتمال احتواء كل مربع على عدد صغير من النقاط والعكس صحيح بالنسبة للمربع الكبير المساحة، مما يؤثر على صحة نتائج التحليل، لذلك فقد تم اختيار المساحة المناسبة للمربع الواحد حسب المعادلة التالية⁽³¹⁾:

$$C \times \frac{C}{n} \text{ حيث إن: } C = \text{مساحة المنطقة، } n = \text{عدد النقاط (القرى) داخل حدود منطقة الدراسة.}$$

وقد بلغت مساحة المربع الواحد حوالي 22 كم²، أي أن مساحة المربع الواحد تساوي ضعف معدل المساحة المحيطة بكل نقطة، وعلى هذا الأساس بلغ عدد مربعات الشبكة 26 مربعاً. ويتوقع أن يكون بداخل كل مربع نقطتان موزعتان توزيعاً منتظماً.

أما بالنسبة للعدد الحقيقي من النقاط فإنه يختلف من مربع إلى آخر حسب توزيعها الفعلي على الطبيعة كما هو موضح في الشكل رقم (2).

ويتبين من الجدول رقم (1) أن قيمة مربع كاي بلغت 5, 90. ويتضح أن قيمة $(2X)$ في التوزيع المتوقع (جدول توزيع $2X$) تساوي 62, 52، تحت مستوى الثقة 0, 001، ومقابل درجات الحرية $25^{(32)}$. وبما أن نتيجة مربع كاي المحسوبة $(2X) = 90, 5$ أكبر من القيمة النظرية $(2X = 2, 52)$ ، فإننا نستطيع أن نرفض الفرضية الأولى والتي تفترض عدم وجود فروق مهمة بين التوزيع الحقيقي المشاهد والتوزيع النظري المتوقع للقرى في منطقة الدراسة. كما نستطيع قبول الفرضية الثانية التي تفترض وجود فروق مهمة بين التوزيع الحقيقي المشاهد والتوزيع النظري المتوقع، وأن هذه الفروق تعود إلى عوامل مختلفة ليس لها صلة بالمصادفة.

تؤكد نتيجة $2X (90, 5)$ التي هي على درجة عالية من الثقة يصل مستواها إلى 99, 99%، أن قرى محافظة ظهران الجنوب موزعة فوق سطح المنطقة توزيعاً غير منتظم، مما يعني أنها تسلك في توزيعها نمطاً آخر، سنحاول تحديده عن طريق استخدام أسلوب صلة الجوار.

ثانياً: نمط التوزيع المكاني للقرى باستخدام أسلوب صلة الجوار

يستخدم أسلوب صلة الجوار (Nearest Neighbor Analysis) لتحديد ووصف نمط التوزيع المكاني للظواهر الجغرافية، وذلك عن طريق قياس المسافة الحقيقية الفاصلة بين كل نقطة وأقرب نقطة مجاورة لها في المكان إلى معدل المسافة المتوقعة بين نفس العدد من النقاط فيما لو كانت موزعة في نفس المكان توزيعاً عشوائياً⁽³³⁾. لذلك فإن مقياس صلة الجوار مناسب لتحديد نمط التوزيع المكاني لقرى محافظة ظهران الجنوب خاصة بعد ما اتضح أن نمط توزيعها بعيد عن النمط المنتظم والمتناسق.

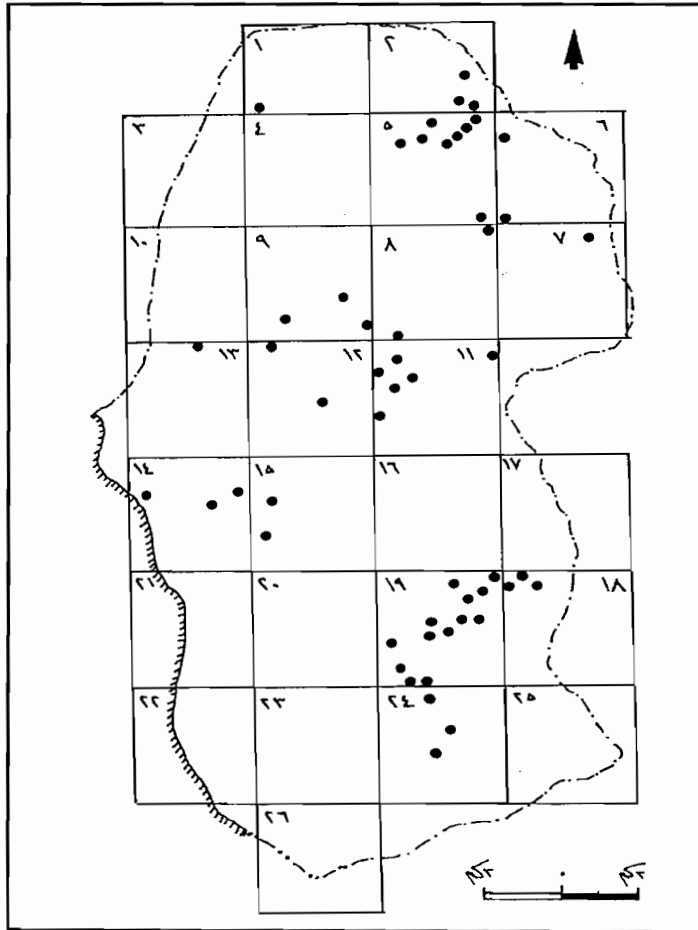
تنحصر قيمة صلة الجوار ما بين صفر في نمط التوزيع المتجمع (تجمع عام حول نقطة واحدة)، وواحد صحيح في نمط التوزيع العشوائي و 2, 149 في نمط التوزيع المتجانس حيث يأخذ شكل توزيع النقاط في هذه الحالة الشكل السداسي، أي أن مسافة أي نقطة عن النقاط المجاورة لها يكون متساوياً وموزعة على رؤوس أضلاع الشكل السداسي⁽³⁴⁾.

يبين الشكل رقم (3) نمط التوزيع المكاني للقرى في محافظة ظهران الجنوب، حيث تتوزع القرى في 13 مجموعة. تضم المجموعة الثانية ثمانية قرى متجاورة وهي

أكبر المجموعات الاستيطانية في المحافظة، وهناك أربع مجموعات تضم كل منها خمس قرى (مجموعة رقم 4، 6، 11، 12)، ويوجد ثلاث مجموعات تضم كل منها أربع قرى (مجموعة رقم 1، 3، 9)، وثلاث مجموعات تضم كل منها ثلاث قرى (مجموعة رقم 5، 8، 10)، وتجمعان يتألف كل منهما من قريتين (مجموعة رقم 7، 13).

شكل رقم (2)

التوزيع السكاني للقرى بمحافظة ظهران الجنوب باستخدام أسلوب كاي "X²"



المصدر: من عمل الباحث.

جدول رقم (1)

قياس التوزيع الحقيقي المشاهد والتوزيع النظري المتوقع للقوى في محافظة ظهران الجنوب باستخدام χ^2

رقم المربع على الشكل رقم (2)	العدد الحقيقي المشاهد للقوى داخل ك م كل مربع	العدد النظري المتوقع للقوى داخل كل مربع ك ف	(ك م - ك ف) ² ك ف
1	1	2	0,5
2	3	2	0,5
3	-	2	0,0
4	-	2	0,0
5	8	2	18,0
6	2	2	0,0
7	1	2	0,5
8	2	2	0,0
9	3	2	0,5
10	-	2	0,0
11	6	2	8,0
12	2	2	0,0
13	1	2	0,5
14	3	2	0,5
15	2	2	0,0
16	-	2	0,0
17	-	2	0,0
18	3	2	0,5
19	13	2	60,5
20	-	2	0,0
21	-	2	0,0
22	-	2	0,0
23	-	2	0,0
24	3	2	0,5
25	-	2	0,0
26	-	2	0,0
المجموع	53		90,5

المصدر: من عمل الباحث.

لقد تم حساب المسافات الحقيقية الفاصلة (مسافة جوية) بين كل قرية وأقرب قرية مجاورة لها في كل تجمع عمراني من المجموعات الثلاث عشرة الموجودة في منطقة الدراسة. وقد بلغ المتوسط العام للمسافة الحقيقية الفاصلة بين قرى المحافظة 1,716 كم (جدول رقم 2). أما بالنسبة لمعدل المسافة (المتوقعة) الفاصلة بين القرى في نمط التوزيع العشوائي فقد بلغت 1,643 كم. وعليه فقد وجد أن قيمة صلة الجوار (ر) تساوي 1,044.

إن قيمة صلة الجوار ($r=1,044$)، هذه تدل على أن نمط توزيع القرى في محافظة ظهران الجنوب نمط عشوائي غير منتظم من حيث المسافة الفاصلة بين القرى، ومن حيث انتشار القرى في المحافظة. كما أن تجاور القرى بعضها مع بعض ليس له نظام ثابت، حيث نجد بعض القرى تتجاور بشكل خطي، وهناك حالات التجاور الزوجي المتقابل لبعض القرى، بمعنى ظهور قريتين: الأولى تجاور الثانية، والثانية تجاور الأولى والمسافة بينهما قصيرة، ونجد أيضاً حالات من التجاور المتعدد حيث تجاوز القرية أكثر من قريتين في الوقت نفسه (الشكل رقم 3).

جدول رقم (2)

نمط التوزيع المكاني لقرى محافظة ظهران الجنوب

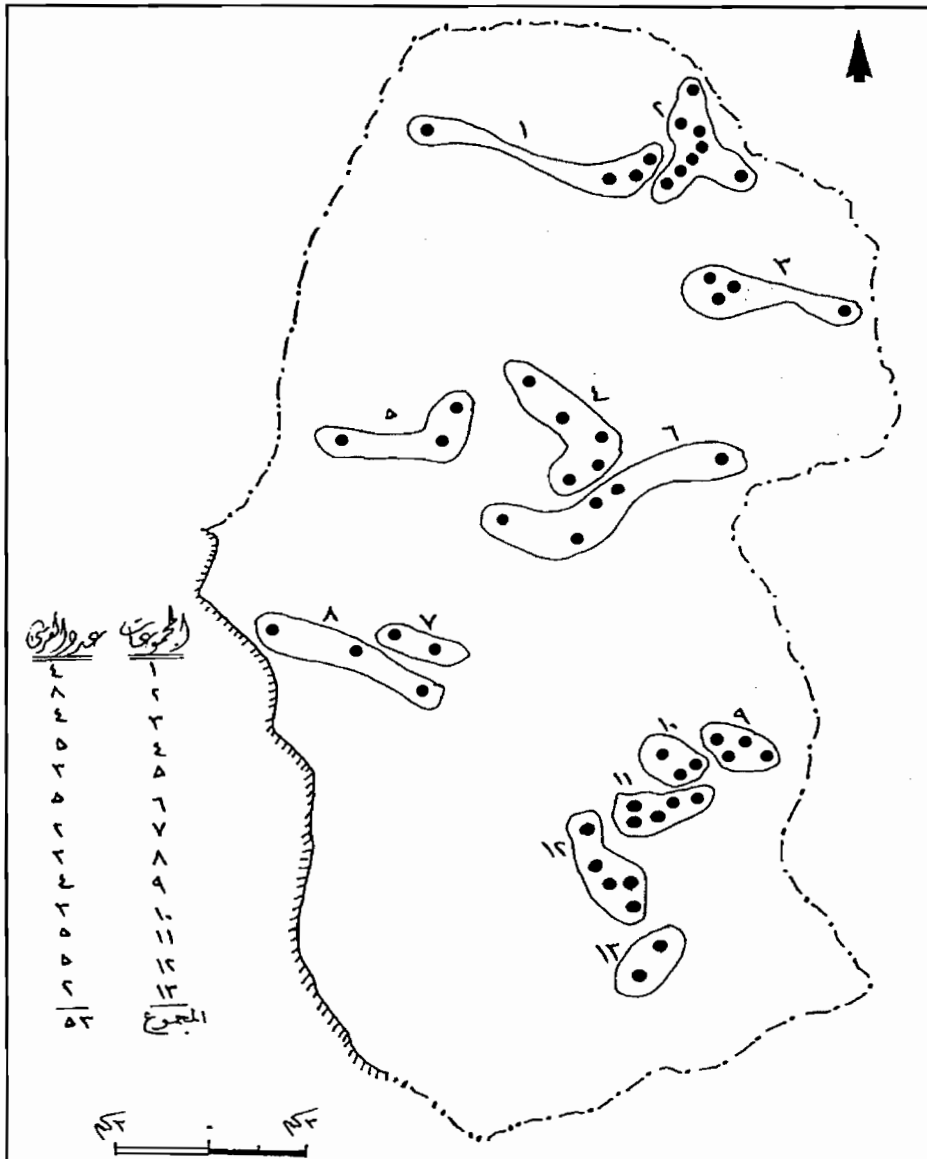
باستخدام أسلوب صلة الجوار 1417هـ

2572 كم	مساحة المنطقة (ح)
53 قرية	عدد القرى (ن)
1,716 كم	معدل المسافة الحقيقية (م)
1,643 كم	معدل المسافة المتوقعة (ع)
1,044	قيمة صلة الجوار (ر)
0,118	الخطأ المعياري (SE)
النمط العشوائي	نمط التوزيع

المصدر: من عمل الباحث.

شكل رقم «3»

نقط التوزيع المكاني للقرى بمحافظة ظهران الجنوب



المصدر: من عمل الباحث.

لقد تم حساب متوسط التباعد بين القرى، وظهر أن متوسط التباعد يبلغ 3,3 كم، وهذا دليل آخر على انتشار القرى وتوزيعها بشكل عشوائي بعيد عن النمط المنتظم (التوزيع على شكل سداسي). ولكن يمكننا القول إن التباعد بين القرى في محافظة ظهران الجنوب ليس كبيراً، فالقرى متقاربة بعضها من بعض بشكل واضح، وقد تبين هذا عند حساب متوسط المسافة الحقيقية الفاصلة بين القرى والتي بلغت 1,716 كم (انظر الصورة رقم 1)، في حين نجد أن متوسط التباعد بين مستوطنات المدينة المنورة والرياض تصل إلى حوالي 30 كم⁽³⁵⁾.

إن التوزيع العشوائي الذي أظهره أسلوب صلة الجوار لقرى المحافظة يرجع في الواقع إلى ظروف المنطقة الجغرافية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تسودها. فتقع المحافظة ضمن مرتفعات السروات التي تعتبر أعلى مناطق المملكة، حيث يزيد ارتفاعها على 2000 متر، وتتكون من صخور نارية ومتحولة، وتنتشر الصخور البركانية فيها. ومتوسط ارتفاعها حوالي 2200 متر وتنحدر انحداراً تدريجياً نحو الشرق (انظر الشكل رقم 4).

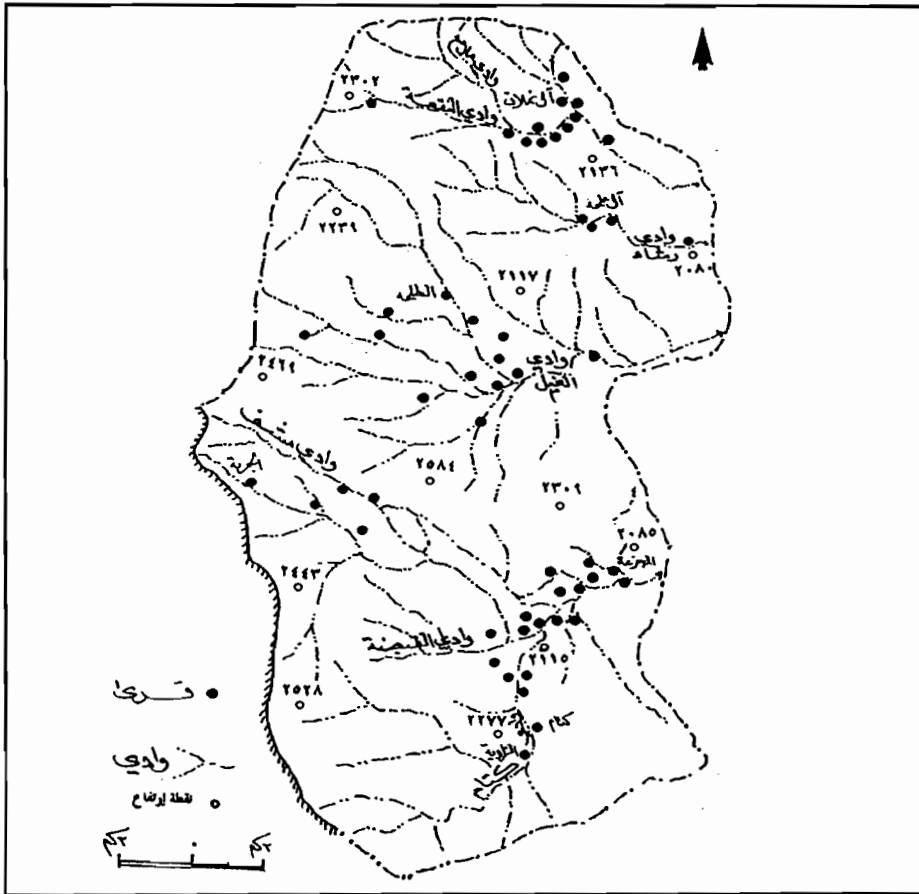
إن طبوغرافية المحافظة أكثر تعقيداً مما هو عليه في باقي منطقة عسير، خاصة الأجزاء الغربية - منطقة الجرف - حيث تتميز بكثرة عيوبها وانكساراتها وانتشار الحمم البركانية واللافا البازلتية في أجزاء كثيرة منها. وتنحدر من منطقة الجرف وديان شديدة الانحدار وعميقة جداً مشكلة شبكة كثيفة من المجاري تتجه إجمالاً نحو الشرق، ومن ثم تنظم في المجري الرئيسي لوادي حبونه في منطقة نجران. وفي ظل هذا الوضع الطبوغرافي نجد أن الأجزاء الغربية من المحافظة قليلة الأهمية العمرانية، وذلك لصعوبة هذه الأجزاء وضعف إمكانيات سفوحها العالية على الإنتاج الزراعي مقارنة بمنطقة الجرف في باقي منطقة عسير.

ويعتبر عامل الحصول على المياه للاستخدام المنزلي ولري الأراضي الزراعية من العوامل المهمة في تحديد غطاء توزيع القرى، فكمية الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة قليلة مقارنة بباقي منطقة سراة عسير، حيث يبلغ متوسطها السنوي حوالي 250 ملم في مدينة ظهران الجنوب، ويرجع ذلك إلى موقع المحافظة البعيد عن البحر الأحمر بسبب اتساع منطقة تهامة التي تتخللها كتل جبلية عالية تضاهي بعض أجزاء منطقة الدراسة في الارتفاع مثل جبال هروب وفيفا والحشر والريث، ووقوعها غير المباشر في مواجهة الرياح الجنوبية الغربية مما يجعلها في ظل المطر. وقد أثر هذا الوضع

المناخي على كثافة الغطاء النباتي في المحافظة والذي يؤثر على غطاء توزيع القرى، حيث تقل كثافة غابات العرعر والزيتون البري (العتم) التي توجد بكثافة عالية في باقي مرتفعات منطقة عسير. والنوع الغالب من التشكيل النباتي في المحافظة هو أشجار السلم والطلح والأثل التي يزيد الازدحام وتقل المسافات بينها في الوديان وبعض المواقع ذات التربة العميقة وعلى مجاري المياه. والمحافظة غنية بمراعيها الطبيعية التي تزدهر بعد سقوط الأمطار.

شكل رقم «4»

الأودية والقرى بمحافظة ظهران الجنوب



المصدر: من عمل الباحث.

لهذا نجد أن القرى تتمركز على السهول الفيضية للأودية المنحدرة من الجرف نحو الشرق في الأجزاء الوسطى والشرقية من المحافظة حيث توجد التربة الصالحة للزراعة وتتوافر المياه الجوفية القريبة من السطح والسطحية الجارية (الشكل رقم 4). إن ظهور النمط الخطي راجع إلى تجاور القرى بشكل خطي على ضفاف الأودية. أيضاً بروز حالة التجاور الزوجي المتقابل ناتج عن ظهور قريتين الأولى تتمركز على الضفة اليمنى للوادي والثانية على الضفة اليسرى في مقابلها والمسافة بينهما قصيرة، أي مسافة عرض الوادي في أغلب الأحيان.

لعبت الأحوال الاجتماعية والأمنية للسكان دوراً في غمط توزيع القرى في المحافظة، حيث نجد أن توزيع القرى في مجموعات صغيرة ومتقاربة له ارتباط بالوضع الاجتماعي والأمني للسكان، إذ تسكن كل عائلة في قرى متقاربة بعضها من بعض وذلك للحاجة الاجتماعية والأمنية. كان للوضع الأمني غير المتوافر قبل توحيد المملكة العربية السعودية دور في اختيار بعض القرى مواضع حصينة ومرتفعة عن مجاري السيول، بالإضافة إلى غمط العمارة التقليدية للمنازل وشكل القرية وتركيبها. ولكن بعد توافر الأمن والاستقرار وسهولة الوصول بدأ هذا العامل يفقد تأثيره في غمط الاستيطان الحديث، حيث بدأ العمران يظهر على هيئة أحجام صغيرة ومتناثرة.

أما بالنسبة لطرق المواصلات فإننا نعتقد بأن تأثيرها على غمط توزيع القرى غير مهم، وذلك لأن القرى قديمة النشأة وسابقة لظهور طرق المواصلات الحديثة، وبالتالي فكل الطرق القائمة حالياً تالية لظهور غمط الاستيطان، فأول طريق معبد يمر بالمحافظة كان في عام 1393 هـ (1973 م) وهو طريق خميس مشيط - نجران الذي يمر في وسط مدينة ظهران الجنوب (الشكل رقم 5). ويتمثل أثر الطرق الحالية في شكل القرى، حيث إن عملية التوسع والبناء الحديث للمنازل قد تمت على جوانب الطرق للاستفادة من سهولة الوصول، لأن أغلب منازل القرى القديمة مبنية بشكل متلاصق مما يعوق وصول وسائل النقل إليها.

ثالثاً: أحجام القرى

يبين الجدول رقم (3) أحجام القرى في محافظة ظهران الجنوب. ومن هذا الجدول يتضح أن القرى التي يقل حجمها السكاني عن 100 نسمة يبلغ عددها 17 قرية، أي حوالي ثلث مجموع القرى في المحافظة (1, 32%)، ويتركز فيها أقل من

14% من مجموع السكان. وهناك 27 قرية (9, 50%) يتراوح حجمها السكاني بين 100 وأقل من 250 نسمة، وتضم حوالي 44% من مجموع السكان. ومن هذا يتضح بأن أغلب قرى المحافظة صغيرة الحجم، حيث إن القرى التي يقل حجمها السكاني عن 250 نسمة يبلغ عددها 44 قرية، أي 83% من مجموع قرى المحافظة (انظر الصورة رقم 2).

أما بالنسبة للقرى التي يتراوح حجمها السكاني بين 250 وأقل من 500 نسمة فيبلغ عددها 6 فقط (3, 11%)، ولكن يتركز فيها حوالي 19% من مجموع سكان المحافظة. ويوجد قريتان فقط يتراوح الحجم السكاني لكل منهما بين 500 وأقل من 700 نسمة، وهما قرية المعلق (635 نسمة) وقرية آل ثابت (520 نسمة). ولا يوجد في المحافظة إلا قرية واحدة هي قرية الطلحة (1268 نسمة) التي يزيد عدد سكانها عن 700 نسمة (الشكل رقم 6).

إن صغر حجم قرى المحافظة راجع إلى مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، فكل قرى المحافظة قد نشأت في الماضي على اقتصاد ريفي ضعيف الإنتاج، فالأراضي الزراعية محصورة في نقاط محدودة على جوانب الأودية، وهذه الأراضي محكومة بكمية المياه المتوافرة والتي تؤثر في حجم الإنتاج وبالتالي في حجم القرى.

جدول رقم (3)

تصنيف القرى حسب الحجم السكاني في محافظة ظهران الجنوب، 1417هـ

التصنيف	عدد القرى	%	عدد السكان	%
أقل من 100 نسمة	17	32, 1	1425	13, 9
100 – 249	27	50, 9	4475	43, 8
250 – 499	6	11, 3	1895	18, 5
500 – 699	2	3, 8	1165	11, 4
أكثر من 700	1	1, 9	1268	12, 4
المجموع	53	100, 0	10, 228	100, 0

المصدر: من إعداد الباحث.

شکل رقم « 5 »



المصدر

- 1- إمارة منطقة عسير، 1985 م
- 2- زيارات ميدانية للباحث.



صورة رقم (1) غط انتشار وتوزيع القرى في محافظة ظهران الجنوب



صورة رقم (2) غط حجم القرى التي يقل عدد سكانها عن 250 نسمة في محافظة ظهران الجنوب

كان لحالة عدم الأمن والحروب والمجاعات وانتشار بعض الأمراض الوبائية في الماضي دور واضح في تقليص أحجام القرى. فقد ذكر بعض كبار السن للباحث خلال جولاته الميدانية أنه في بعض الأوقات وعند انتشار بعض الأمراض الوبائية تفقد بعض القرى أكثر من ثلث سكانها، كما أنه في حالة المجاعات التي كانت تضرب المنطقة في الماضي يهاجر كثير من سكانها ولا يعودون إلى قراهم الأصلية.

بعد توحيد المملكة العربية السعودية وتحسن مستوى المعيشة وتطور الخدمات الصحية وزيادة الوعي الصحي زاد عدد سكان القرى بشكل سريع وكبير، وانتشر التعليم في القرى مما أدى إلى وجود طبقة من الشباب المتعلم الذي بدأ البحث عن فرص عمل خارج القرى، حيث إن القطاع الزراعي عاجز لوحده عن تقديم فرص الاستخدام الكافية لسكانها، لذا أصبحت القرى طاردة لسكانها وبخاصة الصفوة من أبنائها، وغدت المناطق الحضرية الرئيسة في المملكة جاذبة لكثير من سكان القرى. وأصبحت القرى محتفظة فقط بكبار السن، حيث يقود هذا الجيل مسيرة التنمية في المناطق الريفية بأسلوب تقليدي، مما انعكس على الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية.

والحقيقة أنه لا توجد معلومات عن تيار الهجرة من الريف إلى المدن في المملكة، ولكن مدن المملكة توسعت وتضخمت بشكل كبير بسبب تيار الهجرة من القرى وأماكن تجمع البادية وبعض العوامل الأخرى. لقد ذكر بعض سكان القرى في المحافظة أن أكثر من نصف سكانها مستقرون في المدن الرئيسة في المملكة ولا يعودون إلى قراهم إلا في الإجازات الرسمية وذلك للسلام على أهل والتمتع بمناخ المحافظة الجميل خلال فصل الصيف.

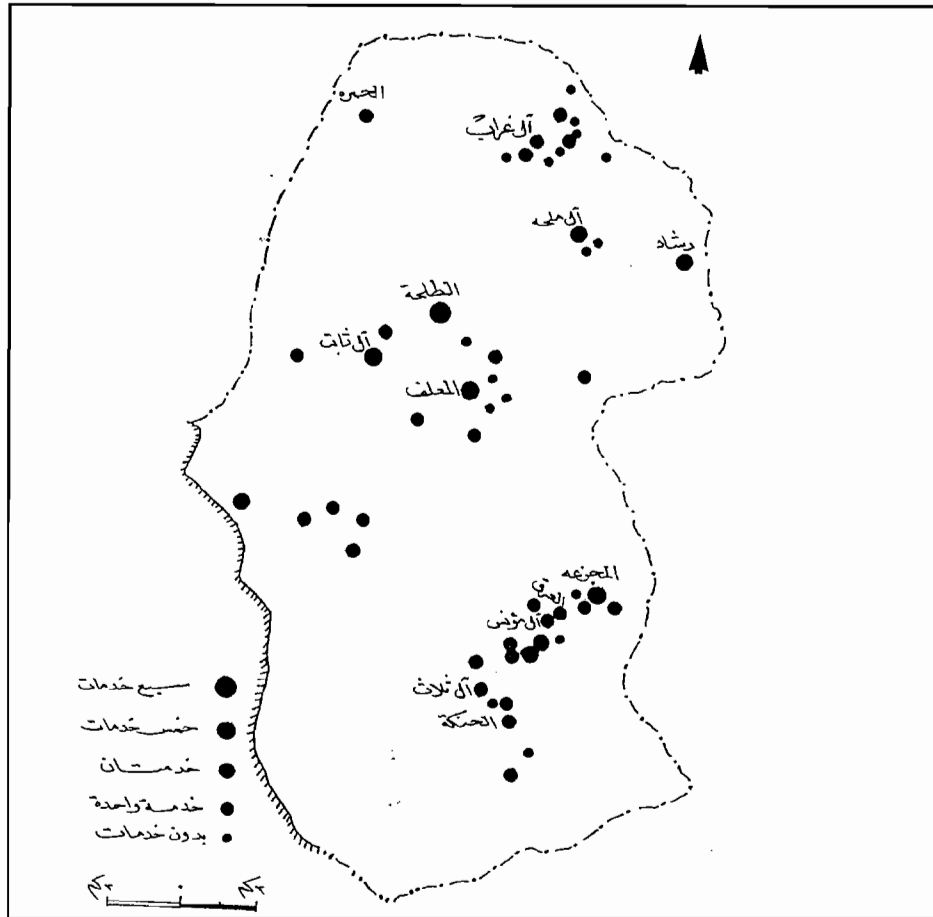
رابعاً: التركيب الوظيفي للقرى

المقصود بالتركيب الوظيفي هنا هو نمط توزيع الخدمات العامة في القرى. والخدمات العامة المقصودة في هذه الدراسة هي الخدمات الحكومية، خاصة الخدمات التعليمية والصحية، وذلك بسبب انتشارها الواسع في المحافظة. أما بالنسبة للخدمات

الأخرى ذات المراتب العليا مثل المحافظة والبلدية والمحكمة والشرطة ومراكز الدفاع المدني وغيرها فكلها متركزة في مدينة ظهران الجنوب، ولذلك فقد استبعدت من التحليل. أما الخدمات الخاصة التي تقدم من قبل القطاع الخاص فهي موجودة بشكل متركز في نقاط قليلة، خاصة على الطرق الرئيسة بين القرى، ولهذا لم يتم التطرق لها في هذه الدراسة.

شكل رقم «6»

أحجام القرى بمحافظة ظهران الجنوب، 1417هـ



المصدر: من عمل الباحث.

أولت خطط التنمية في المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً لتوفير الخدمات الضرورية وتطويرها في جميع مناطق البلاد، حيث تعتبر من أهم متركزات عمليات التنمية الشاملة لدورها في تحقيق رفاهية المواطن السعودي، وتوزيع ثمار التنمية على جميع قطاعات السكان. فقد شهدت جميع مناطق المملكة العربية السعودية خلال تنفيذ خطط التنمية نمواً سريعاً في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم إنفاق أكثر من 1683 بليون ريال على أوجه التنمية المدنية خلال خمس خطط تنموية (1390هـ - 1415هـ)، أنفق معظمها على توفير وتحسين الخدمات والمرافق العامة وتطوير البنية التحتية واستكمالها (الجدول رقم 4). وقد اتسمت عملية التنمية خلال مراحلها الأولى بالتركيز على تنمية المناطق الحضرية الرئيسة وذلك بسبب زيادة عدد سكانها السريع وحاجتها إلى الخدمات والمرافق الأساسية. ولكن منذ الخطة الخمسية الثالثة (1400هـ) زاد الاهتمام بالتنمية الريفية، وذلك بعد زيادة هجرة سكانها باتجاه المناطق الحضرية، حيث أكدت الخطة على «مساعدة المناطق - خاصة المناطق الريفية - على تنمية أوجه نشاطها الإنتاجية التي تمكنها من الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من سكانها، وتوسعة نطاق توزيع الخدمات لمساعدة المجتمعات التي تتوافر لديها إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي»⁽³⁶⁾. أيضاً أكدت الخطة على أهمية وضع إطار عام للتنمية من أجل تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها في كل المناطق خاصة المناطق الريفية، وذلك من خلال تطبيق نظام مراكز النمو لتوزيع المؤسسات والخدمات والمرافق الضرورية للتنمية بشكل عادل وفعال في جميع أنحاء المملكة⁽³⁷⁾.

وفي عام 1403هـ (1983م) صدرت لائحة تنمية وتطوير القرى التي أعطت دفعة قوية للتنمية الريفية، وذلك باعتبارها دليل عمل شاملاً يرسم أساليب تطوير القرى على المستوى المركزي المتمثل في الوزارات المعنية، وعلى المستوى الإقليمي والمحلي⁽³⁸⁾. وقد أكدت اللائحة على أهمية تنسيق جهود جميع الجهات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بتنمية القرى، ووضع أهداف التنمية القروية وتحديد أهدافها على مستوى المملكة واقتراح أسلوب تحقيقها ودور الجهات المختلفة في تنفيذها.

أدى الاهتمام بالتنمية الإقليمية والريفية التي اتبعتها خطط التنمية منذ الخطة الخمسية الثالثة إلى تحسن مستوى الخدمات والمرافق وزيادة سهولة الوصول إليها من

قبل أغلب سكان المناطق الريفية، فقد أكدت خطط التنمية على مبدأ السياسة العامة للمملكة في هذا الشأن بقولها: «إن كل المواطنين السعوديين في مناطق المملكة - بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه - ينبغي أن يتمتعوا بكافة الخدمات الحكومية الضرورية⁽³⁹⁾». أيضاً تم تقليل هجرة سكان القرى باتجاه المناطق الحضرية الرئيسة في المملكة⁽⁴⁰⁾.

لقد تبين من المسح الميداني الذي قام به الباحث أن أكثر الخدمات العامة تكديساً في منطقة الدراسة هي الخدمات التعليمية التي حظيت باهتمام كبير خلال مسيرة التنمية في المملكة، حيث يوجد منها 29 مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية، منها 17 مدرسة للبنين (6, 58%) و12 مدرسة للبنات (4, 41%). أما بالنسبة لمراكز الرعاية الصحية الأولية فيوجد منها 3 مراكز صحية فقط. وأكبر قرى المحافظة هي قرية الطلحة التي يبلغ عدد سكانها حوالي 1300 نسمة. ونظراً لكبر حجمها السكاني وأهميتها التاريخية كسوق أسبوعي فإنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث الثقل الوظيفي، حيث يوجد بها 7 خدمات عامة، بالإضافة إلى بعض الخدمات الخاصة.

وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الثقل السكاني والوظيفي قرية المعلق التي يبلغ عدد سكانها حوالي 640 نسمة، ويوجد بها 5 خدمات عامة. ويوجد 6 قرى بكل منها خدمتان عامتان، و8 قرى تتميز بوجود خدمة عامة واحدة فقط. وهذا يعني أن مجموع القرى التي لها ثقل وظيفي تبلغ 16 قرية، أي 30% من مجموع القرى، بينما يبلغ عدد القرى التي ليس لها أي ثقل وظيفي 37 قرية (70%) غالبيتها صغير الحجم (الشكل رقم 7).

وقد استخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس مدى الارتباط بين عدد السكان لكل قرية وبين عدد الخدمات التي تقدمها بهدف الكشف عن العلاقة بين هذين المتغيرين⁽⁴¹⁾. وقد تبين من قياس الارتباط بين عدد السكان وعدد الخدمات في الـ 16 قرية التي تحوي خدمة فأكثر أن هناك علاقة إيجابية قوية بينهما، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0,87.

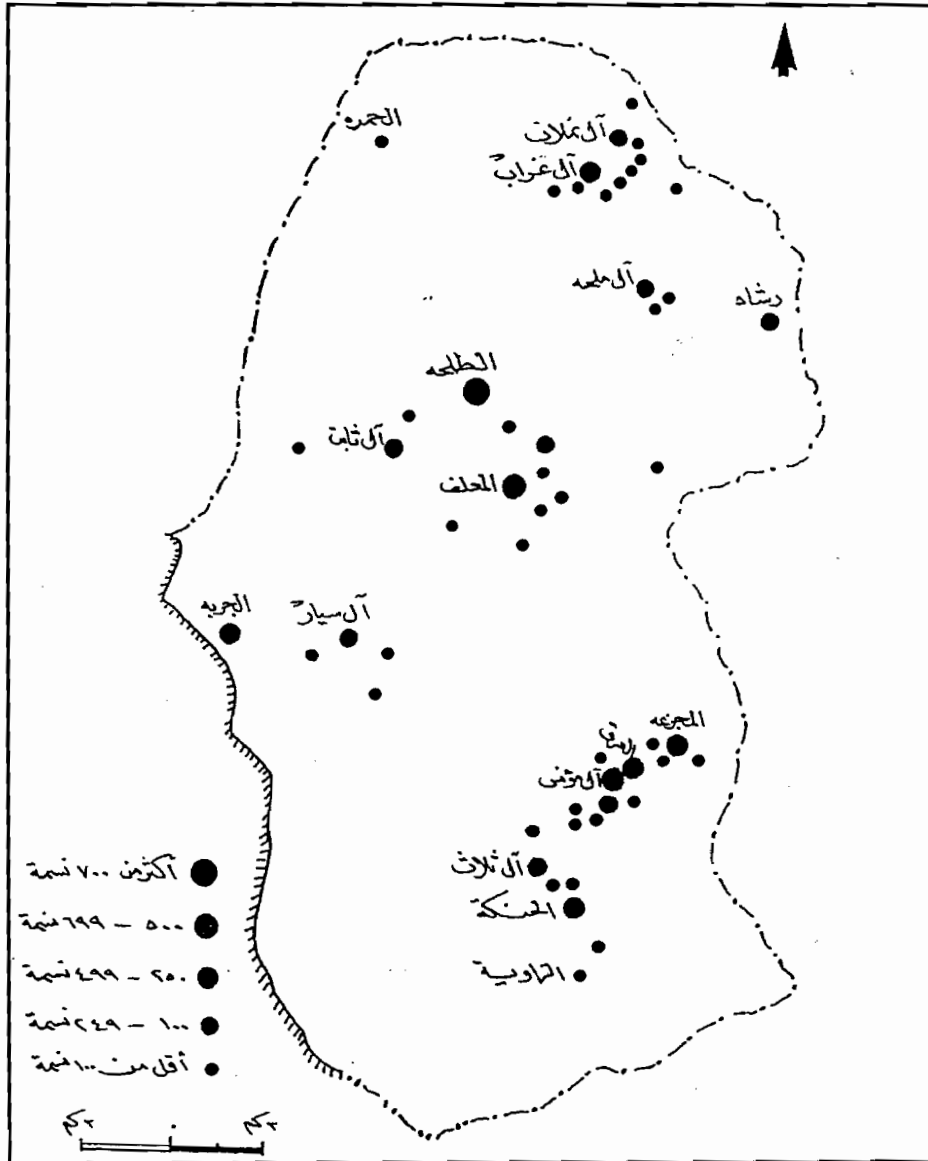
استخدم أسلوب صلة الجوار حسب الطريقة السابقة وذلك من أجل تحديد أنماط التوزيع المكاني للخدمات العامة، واستخدامه كنموذج لتخطيط توزيعها المستقبلي بهدف زيادة سهولة الوصول إليها من قبل جميع سكان منطقة الدراسة.

جدول رقم (4)
الأهداف الرئيسة والإنفاق لخطط التنمية الخمسية في
المملكة العربية السعودية 1390 - 1415 هـ (1970 - 1995 م)

خطط التنمية الخمسية	مجموع الإنفاق (بليون ريال)	أولويات الأهداف الرئيسة للخطط
خطة التنمية الأولى 1390-1395 هـ	34, 1	- توفير التجهيزات الأساسية. - توفير الخدمات الحكومية الضرورية. - إنشاء المؤسسات الإدارية وتوسيعها.
خطة التنمية الثانية 1395-1400 هـ	347, 2	- توفير التجهيزات الأساسية اللازمة لمساندة التنمية الاقتصادية السريعة. - فك الاختناق في شبكات النقل، وحل مشاكل نقص المساكن وإمدادات المياه والكهرباء والمواني. - التوسع في الخدمات الاجتماعية خاصة الخدمات التعليمية والصحية.
خطة التنمية الثالثة 1400-1405 هـ	625, 2	- استكمال مشروعات التجهيزات الأساسية. - تلبية الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. - تفعيل دور القطاع الخاص في عمليات التنمية. - تنمية الموارد البشرية السعودية وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية.
خطة التنمية الرابعة 1405-1410 هـ	348, 9	- الاستمرار في تنويع القاعدة الاقتصادية. - تشجيع النمو في القطاع الخاص غير النفطي. - توسعة نطاق الخدمات الحكومية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية.
خطة التنمية الخامسة 1410-1415 هـ	327, 8	- تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها. - تخفيض الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني. - التركيز على التنمية النوعية، والاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية.

المصدر: خطة التنمية السادسة: 1416 هـ، ص 43-46.

شكل رقم «7»
توزيع الخدمات العامة بقرى محافظة ظهران الجنوب 1417 هـ



المصدر: من عمل الباحث.

1: نمط التوزيع المكاني لمدارس البنين

يوجد بمنطقة الدراسة 13 مدرسة ابتدائية للبنين (الشكل رقم 8). وقد تبين أن معدل المسافة الحقيقية الفاصلة بين كل مدرسة وأقرب مدرسة مجاورة لها في المكان تساوي 3,554 كم. أما معدل المسافة العشوائية المتوقعة فيساوي 3,317 كم (جدول رقم 5) وبتطبيق معادلة صلة الجوار وجد أن قيمة معامل صلة الجوار تعادل 1,071.

إن قيمة صلة الجوار هذه تدل على أن مدارس البنين الابتدائية تتوزع بشكل عشوائي غير منتظم من حيث المسافة الفاصلة بين المدارس، ومن حيث التوزيع فوق كل أجزاء المحافظة. إن معدل المسافات التي تفصل المدارس الابتدائية تؤكد تقارب المدارس بعضها من بعض، وتؤكد مدى التقدم الذي وصلت إليه في مجال توفير هذه الخدمة الضرورية، حيث أصبح الوصول إليها سهلاً من جميع السكان.

إن نمط توزيع القرى في منطقة الدراسة عشوائي غير منتظم (1,044)، ونمط توزيع المدارس الابتدائية أيضاً، مما يعني أن القرى تخدم بشكل يتناسب مع نمط توزيعها. إن هذا التوزيع يشير إلى سهولة الوصول إلى المدارس الابتدائية، وعليه فإن الباحث يعتقد بعدم الحاجة إلى زيادة عدد المدارس الابتدائية للبنين في الوقت الحالي لأن نمط توزيعها مشابه لنمط توزيع القرى حيث توجد في كل الأماكن التي توجد بها القرى.

أما بالنسبة لمدارس البنين المتوسطة فيوجد منها 3 مدارس موزعة في القرى التالية: الطلحة، الملعف، آل مؤنس (شكل رقم 8). حسبت المسافة الحقيقية الفاصلة بين كل مدرسة وأقرب مدرسة مجاورة لها في الموقع، والتي بلغ معدلها العام 6,016 كم. أما معدل المسافة العشوائية المتوقعة بين المدارس فقد بلغت 6,904 كم. وعليه فقد وجد أن قيم معامل صلة الجوار تساوي 0,871 (الجدول رقم 5).

جدول رقم (5)

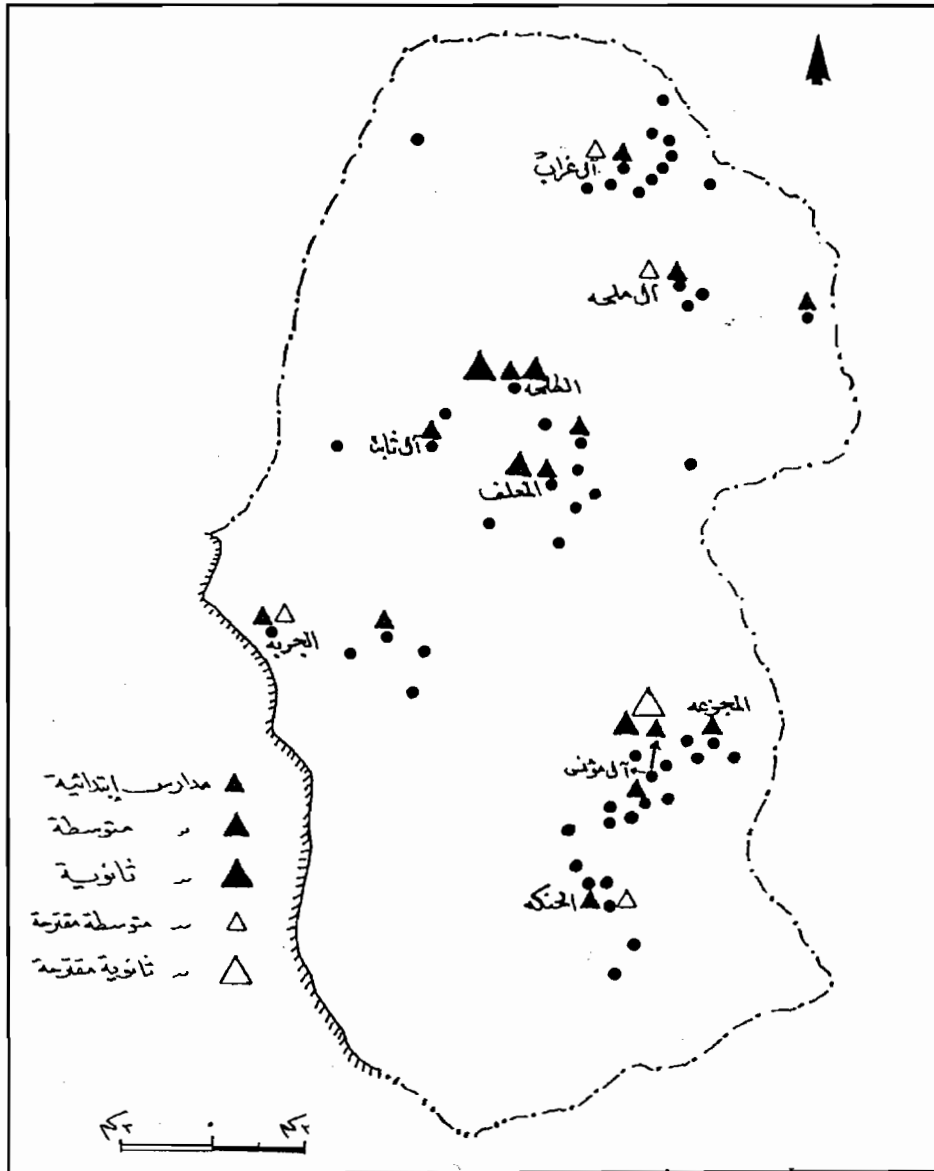
نمط التوزيع المكاني لمدارس البنين في محافظة ظهران الجنوب، 1417هـ

المدارس الثانوية	المدارس المتوسطة	المدارس الابتدائية	
2572 كم ²	2572 كم ²	2572 كم ²	مساحة المحافظة
1	3	13	عدد المدارس
صفر	6,016 كم	3,554 كم	معدل المسافة الحقيقية
صفر	6,904 كم	3,317 كم	معدل المسافة المتوقعة
صفر	0,871	1,071	قيمة صلة الجوار

المصدر: من عمل الباحث.

شکل رقم « 8 »

نمط التوزيع المكاني لمدارس البنين في محافظة ظهران الجنوب، 1417هـ



المصدر: من عمل الباحث.

تدل قيمة صلة الجوار هذه على أن نمط توزيع مدارس البنين المتوسطة نمط متقارب غير منتظم، حيث تميل في توزيعها المكاني إلى التجمع في أماكن قليلة، وهذا واضح حيث لا توجد إلا 3 مدارس متوسطة تخدم 13 مدرسة ابتدائية. إن هذا يعني أن طلبة المدارس المتوسطة يقطعون مسافات طويلة للوصول إلى هذه المدارس، ولهذا نعتقد بأن هناك حاجة إلى زيادة عدد المدارس المتوسطة في الجهة الشمالية الشرقية والجنوبية والغربية من المحافظة. لذا يقترح الباحث إنشاء 4 مدارس متوسطة في القرى التالية: آل غراب، آل ملح، الجربة، الحنكة (الشكل رقم 8). وهذه القرى يوجد بها مدارس ابتدائية قائمة، وبالتالي يمكن أن تشترك هذه المدارس في نفس المبنى والإمكانيات حتى تكتمل فصول المدارس المتوسطة. إن فتح هذه المدارس سيؤدي إلى تخفيض الضغط على المدارس المتوسطة القائمة، هذا بالإضافة إلى سهولة الوصول إليها من قبل الطلاب في هذه الأجزاء من منطقة الدراسة. إن فتح هذه المدارس سيؤدي إلى تغيير النمط الحالي ($r=0,871$) إلى نمط آخر أكثر انتشاراً ($r=0,201$)، هذا بالإضافة إلى أن معدل المسافة الفاصلة بين المدارس ستصبح 4,31 كم بدلاً من 6,016 كم، مما يعني أن طلاب المدارس المتوسطة سيقطعون مسافات أقصر للوصول إلى المدارس، وبالتالي تحسين سهولة الوصول إليها في جميع أجزاء المحافظة.

تخدم قرى منطقة الدراسة مدرسة ثانوية واحدة للبنين تقع في قرية الطلحة. وهذه المدرسة تخدم القرى الشمالية والتي يبلغ عددها 29 قرية (الشكل رقم 8). أما المناطق الجنوبية التي يبلغ عددها 19 قرية فلا يوجد بها أي مدرسة ثانوية وإنما تخدم من قبل مدينة ظهران الجنوب. إن نمط التوزيع في هذه الحالة هو النمط المتجمع ($r=0$) حول نقطة واحدة. وحيث إن المدارس الثانوية تعتبر من الخدمات المركزية التي يصعب توفيرها بنمط متقارب، خاصة وأن أغلب القرى ذات أحجام صغيرة. إلا أننا نعتقد بأن هناك حاجة إلى فتح مدرسة ثانوية للبنين لخدمة القرى الجنوبية من المحافظة. ويمكن إنشاؤها في قرية آل مؤنس التي يوجد بها حالياً مدرسة متوسطة (الشكل رقم 8). إن فتح هذه المدرسة سيؤدي إلى تحسين فرص التعليم الثانوي لطلاب قرى هذا الجزء التي يبلغ عددها 19 قرية، بالإضافة إلى تخفيف الضغط على مدرسة مدينة ظهران الجنوب.

2: نمط التوزيع المكاني لمدارس البنات

تخدم قرى منطقة الدراسة 7 مدارس ابتدائية للبنات موزعة في القرى التالية: آل غراب، الطلحة، المعلق، الجربة، العرق، المجزعة، آل ثلاث (الشكل رقم 9). وقد تبين من حساب معدل المسافة الحقيقية الفاصلة بين كل مدرسة وأقرب مدرسة مجاورة لها أنها تبلغ 8,57 كم، في حين أن معدل المسافة العشوائية الفاصلة بين هذه المدارس تساوي 4,520 كم. وعليه فقد بلغت قيمة صلة الجوار 1,517 (جدول رقم 6).

يدل معامل صلة الجوار على أن نمط توزيع مدارس البنات الابتدائية يتجه نحو النمط المتباعد المنتشر، حيث تتوزع المدارس على كامل منطقة الدراسة ولكن بشكل متباعد، مما يعني أن الطالبات يقطعن مسافات طويلة للوصول إلى هذه المدارس. إن نمط توزيع المدارس لا يتناسب مع نمط توزيع القرى، وبالتالي فإن هذه الدراسة توصي بإعادة النظر في نمط توزيعها وذلك لتحسين فرص التعليم للبنات مقارنة بالبنين، حيث إن كل مدرسة ابتدائية للبنات يقابلها مدرستان للبنين، وهذا أثر على متوسط المسافة الفاصلة والتي تبلغ 8,57 كم بين مدارس البنات الابتدائية، بينما تبلغ 3,554 كم في نمط توزيع مدارس البنين الابتدائية.

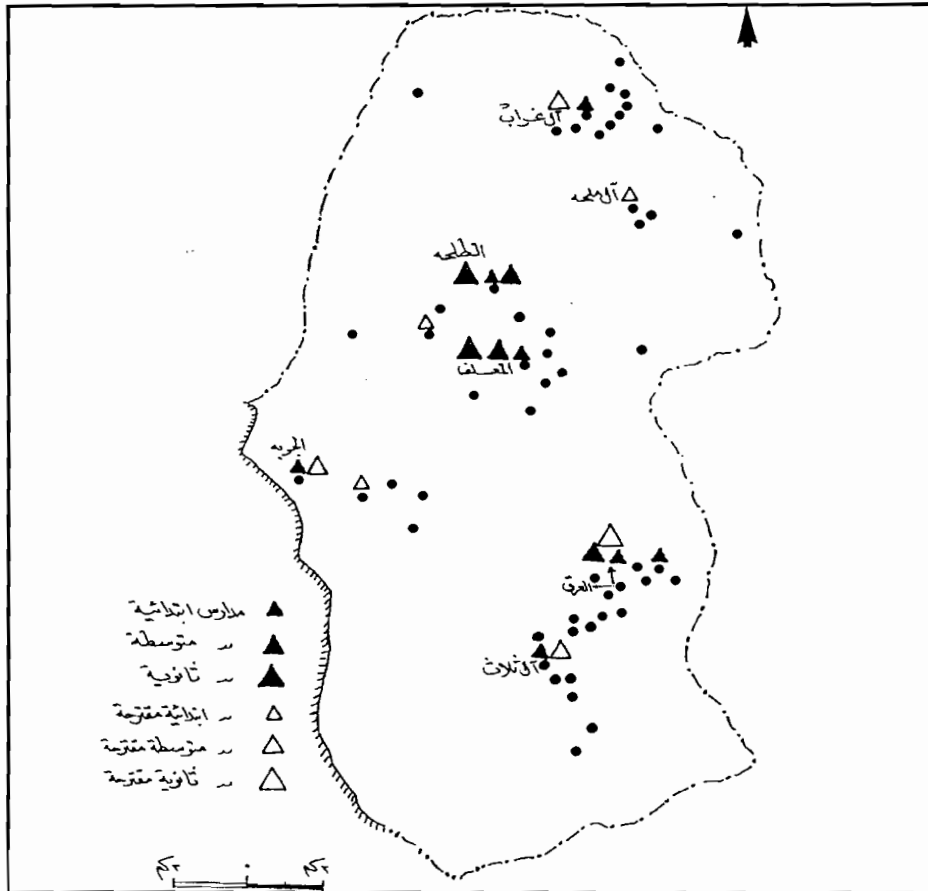
توصي هذه الدراسة بفتح ثلاث مدارس ابتدائية جديدة للبنات في القرى التالية: آل ملح، آل سحامي، آل ثابت (الشكل رقم 9)، في حالة إنشاء هذه المدارس فإن تغييراً مهماً سيطرأ على نمط توزيعها، حيث سيتغير النمط الحالي المتباعد المنتشر (ر=1,517) إلى نمط آخر أقل تباعداً ومشابه لنمط توزيع القرى (ر=1,032)، هذا بالإضافة إلى أن معدل المسافة الحقيقية الفاصلة بين المدارس ستصبح 3,904 كم بدلاً من 8,57 كم، مما يعني أن طالبات المدارس الابتدائية سيقطعن مسافات أقصر للوصول إلى المدارس، وبالتالي تحسن فرص التعليم الابتدائية للبنات مقارنة بفرص التعليم الابتدائية للذكور.

أما بالنسبة لمدارس البنات المتوسطة فتوجد منها 3 مدارس موزعة في قرى الطلحة والمعلق والعرق (الشكل رقم 9). وقد تبين أن نمط توزيعها مشابه لنمط توزيع مدارس البنين المتوسطة، من حيث قيمة صلة الجوار (ر=0,871) والمسافة الحقيقية الفاصلة بين المدارس (6,016 كم). وبالتالي فإن فرص التعليم المتوسط للبنين

والبنات متشابه حالياً، ولكن نعتقد بأن هناك حاجة إلى فتح ثلاث مدارس متوسطة جديدة للبنات في قرى آل ثلاث والجربة وآل غراب والتي يوجد بها مدارس ابتدائية قائمة (الشكل رقم 9). إن فتح هذه المدارس سيؤدي إلى تغيير النمط الحالي المتجه للتجمع (871, 0) إلى نمط آخر أكثر انتشاراً (201, 1)، وبالتالي يمكن خدمة المدارس الابتدائية القائمة بسهولة، فضلاً عن خدمة 32 قرية في هذه الأجزاء من المحافظة، وتحسين سهولة الوصول إلى هذه الخدمة المهمة وتخفيف الضغط على المدارس القائمة.

شكل رقم «9»

نمط التوزيع المكاني لمدارس البنات في محافظة ظهران الجنوب، 1417هـ



جدول رقم (6)

نمط التوزيع المكاني لمدارس البنات في محافظة ظهران الجنوب، 1417هـ

المدارس الثانوية	المدارس المتوسطة	المدارس الابتدائية	مساحة المحافظة عدد المدارس معدل المسافة الحقيقية معدل المسافة المتوقعة قيمة صلة الجوار
2 كم 572 2	2 كم 572 3	2 كم 572 7	
3,840 كم	6,016 كم	6,857 كم	
8,456 كم	6,904 كم	4,520 كم	
0,454	0,871	1,517	

المصدر: من إعداد الباحث.

يوجد مدرستان تقدمان التعليم الثانوي للبنات في منطقة الدراسة، منهما مدرسة ثانوية في قرية الطلحة والأخرى معهد لإعداد المعلمات في قرية المعلق. وهاتان المدرستان قريتان بعضهما من بعض، حيث لا تزيد المسافة الفاصلة بينهما عن 3,840 كم. وهناك اتجاه إلى إلغاء معهد إعداد المعلمات في قرية المعلق وفتح كلية متوسطة للبنات في مدينة ظهران الجنوب. وفي حالة إقفال معهد إعداد المعلمات فإن طالبات قرى هذا الجزء من المحافظة سوف يحصلن على التعليم الثانوي بسهولة ويسر من ثانوية قرية الطلحة. ولكن قرى الجزء الجنوبي من المحافظة والتي يبلغ عددها 19 قرية (3200 نسمة) تعاني من صعوبة الحصول على التعليم الثانوي، حيث تعتمد هذه القرى على مدينة ظهران الجنوب في تقديم هذه الخدمة، ولهذا فإن هذه الدراسة توصي بفتح مدرسة ثانوية للبنات في قرية العرق والتي يوجد بها حالياً مدرستان ابتدائية ومتوسطة للبنات (الشكل رقم 9). إن فتح هذه المدرسة سيؤدي إلى تحسين فرص التعليم الثانوي للبنات في هذا الجزء من المحافظة.

3: نمط التوزيع المكاني لمراكز الرعاية الصحية الأولية

ركزت خطط التنمية في المملكة العربية السعودية منذ خطة التنمية الثالثة (1400-1405هـ) على استراتيجية الرعاية الصحية الأولية باعتبارها القاعدة

الأساسية لتقديم الخدمات الصحية الملائمة لجميع السكان، حيث أكدت على أهمية تعزيز خدماتها وتوزيعها المتوازن لتوفير التغطية الشاملة لجميع السكان في المدن والأرياف⁽⁴²⁾.

تخدم قرى منطقة الدراسة ثلاثة مراكز للرعاية الصحية الأولية موزعة في قرى آل غملان والطلحة والحنكة (الشكل رقم 10). وقد تبين من خلال تطبيق أسلوب صلة الجوار على هذه المراكز أن معدل المسافة الحقيقية الفاصلة بينها تبلغ 800, 12 كم. أما معدل المسافة المتوقعة الفاصلة بين هذه المراكز في غط التوزيع العشوائي فقد بلغت 904, 6 كم. وعليه فقد وصلت قيمة صلة الجوار إلى 854, 1 (جدول رقم 7).

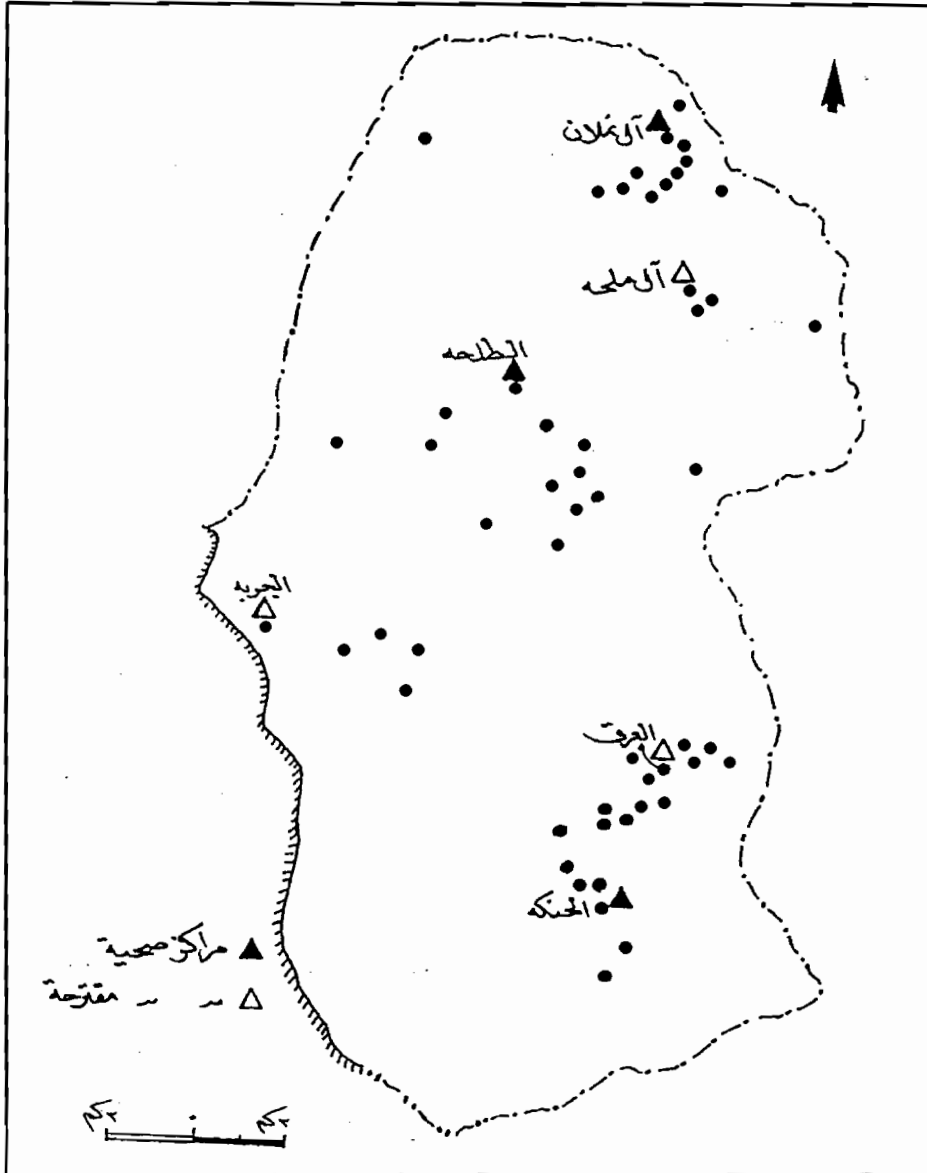
يدل معامل صلة الجوار هذا على أن غط التوزيع المكاني لمراكز الرعاية الصحية الأولية هو النمط المتباعد المنتشر، حيث تتباعد المراكز بشكل واضح في كل جهات المحافظة بطريقة غير منتظمة، وهذا بين من الشكل رقم (10) الذي يبين أن بعض مجموعات من القرى بعيدة وغير مخدومة بهذه المراكز خاصة في الأجزاء الغربية والجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية. إن هذا النمط يعني أن مستخدمي خدمات المراكز الصحية يحتاجون إلى قطع مسافات أطول، ويستغرقون وقتاً أطول للوصول إلى هذه الخدمة.

أكد عدد من الدراسات المهمة بتوفير الخدمات الصحية على أهمية حساب المسافة والزمن اللازمين للوصول إلى الخدمات الصحية، حيث بينت هذه الدراسات أن صعوبة الوصول قد يعوق سكان المناطق الريفية عن استخدام هذه الخدمة الضرورية بشكل فعال⁽⁴³⁾.

على الرغم من صعوبة توفير مراكز الرعاية الصحية الأولية في منطقة الدراسة بنمط متقارب وذلك لأن غالبية القرى ذات أحجام صغيرة ولتكاليفها وصعوبة إيجاد الكوادر الصحية المناسبة، إلا أننا نعتقد بأهمية إعادة النظر في النمط الحالي لتوزيع المراكز الصحية، وذلك لتحسين فرص استخدام هذه الخدمة من قبل جميع السكان.

شكل رقم «10»

نقط التوزيع المكاني لمراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظة ظهران الجنوب، 1417هـ



المصدر: من عمل الباحث.

جدول رقم (7)
نمط التوزيع المكاني لمراكز الرعاية الصحية الأولية في قرى
محافظة ظهران الجنوب، 1417 هـ

التوزيع المقترح	التوزيع الحالي	
2 كم 572	2 كم 572	مساحة المحافظة
6	3	عدد المراكز الصحية
7,595 كم	12,800 كم	معدل المسافة الحقيقية
4,882 كم	6,904 كم	معدل المسافة المتوقعة
1,556	1,854	قيمة صلة الجوار

المصدر: من إعداد الباحث.

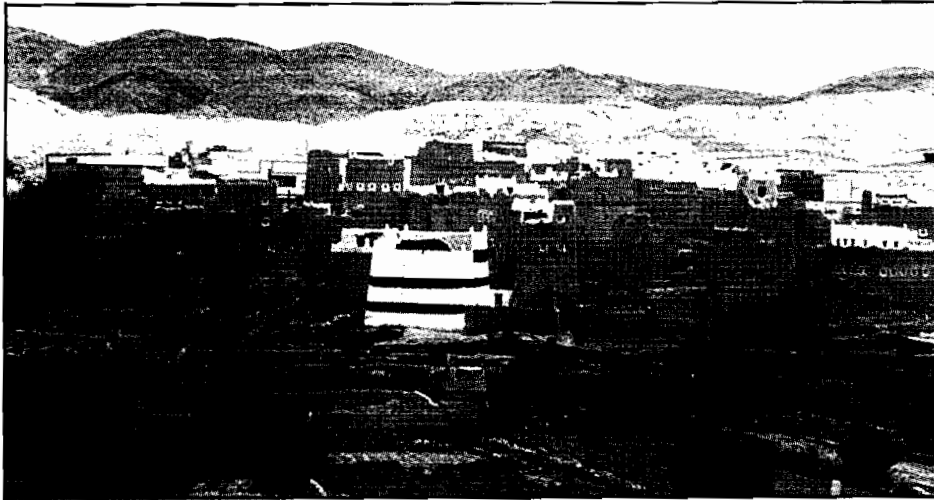
توصي هذه الدراسة بإنشاء ثلاثة مراكز للرعاية الصحية الأولية في قرى المحافظة من الفئة الثالثة حسب تصنيف خطة التنمية السادسة، والتي تؤكد على أهمية فتح مراكز صحية في القرى والهجر والمناطق النائية لكل 500-2000 نسمة⁽⁴⁴⁾. ونقترح أن يتم فتح هذه المراكز الصحية في القرى التالية: الجربة، آل ملح، العرق (الشكل رقم 10). وفي الوقت الذي يتم فيه إنشاء هذه المراكز فإن تغييراً سيطرأ على نمط توزيعها المكاني، حيث سيتغير النمط الحالي (1,854) إلى نمط آخر أقل تباعداً (1,566). أيضاً سيتغير معدل المسافة الفاصلة بين المراكز الصحية من 12,800 كم في النمط الحالي إلى 7,595 كم في النمط المقترح، مما يعني أن مستخدمي خدمات المراكز الصحية سيقطعون مسافات أقصر، ويستغرقون زمناً أقل للوصول إلى هذه الخدمة المهمة (جدول رقم 7).

خامساً: أشكال القرى

إن شكل أي قرية مهما يكن حجمها أو نوعها يحدده مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، الأولى كالتضاريس ومصادر المياه والتربة والتركيب الجيولوجي، والثانية مثل حالة الأمن وغطى ملكية الأرض وشبكة الطرق وغطى النشاط الاقتصادي والعلاقات الأسرية والتدخل الحكومي من خلال عملية التخطيط⁽⁴⁵⁾. وقد كان لبعض

هذه العوامل دور مؤثر في توزيع قرى المحافظة كما ذكر سابقاً، واختيار المكان الفعلي الذي تبنى عليه المراكز السكنية، حيث نجد أنها تبنى إما على طول الأودية في مواضع مرتفعة قليلاً عن خطر السيول أو على التلال أو السفوح الجبلية المنحدرة.

تبين من خلال الجولات الميدانية للباحث أن المظهر التقليدي السائد لأشكال القرى هو الشكل المندمج أو الشكل النووي (Nucleated Village). ويتميز هذا الشكل بأنه عبارة عن تجمع مساكن القرية فوق مساحة صغيرة من الأرض تضم جميع منازل القرية بشكل متجمع ومتلاصق حول مركز القرية الذي يوجد به المسجد. (انظر الصورة رقم 3).

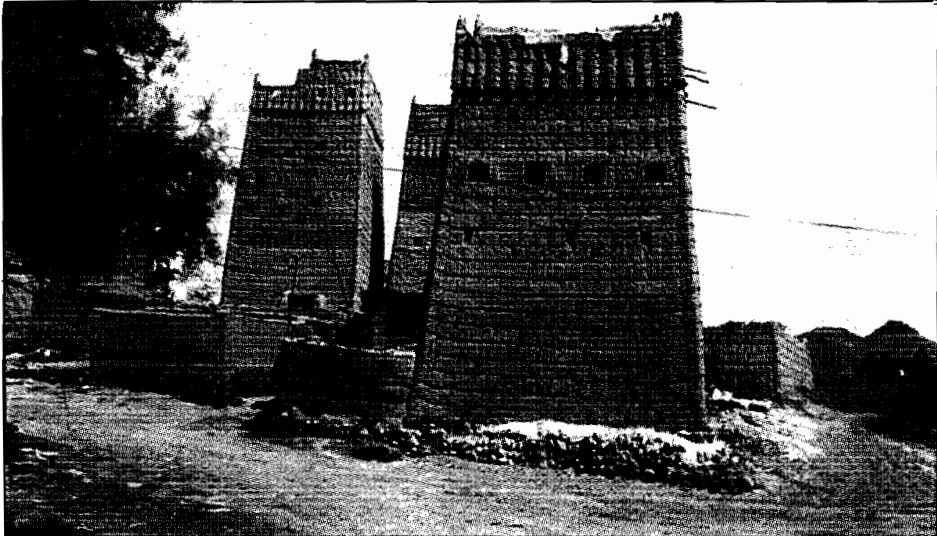


صورة رقم (3) الشكل التقليدي للقرى في محافظة ظهران الجنوب

إن الشكل رقم (11) يبين مخطط إحدى قرى المحافظة (قرية الحنكة) ومنه يتضح أن القرية بنيت فوق تلة منبسطة بجوار الوادي المنحدر من منطقة الجرف، فاساحة المجال للأراضي الزراعية التي تحيط بها من ثلاث جهات. ونجد أن الشكل التقليدي للقرية هو الشكل المندمج أو الدائري، حيث بنيت المنازل التقليدية بشكل متلاصق حول مركز القرية الذي يوجد به المسجد، وتفصلها شوارع ضيقة ومتعرجة لا تتسع لأكثر من شخصين للمرور، تربط القرية بمركزها وبالأراضي الزراعية المحيطة بها والتي تحيط بها حلقة ثالثة من الأراضي الرعوية العامة. يبلغ عدد سكان قرية الحنكة حوالي 250، يعيشون في 42 منزلاً ويعتمدون بشكل رئيس على الزراعة، حيث

يخرجون يومياً إلى مزارعهم المحيطة بالقرية. وتتميز الحيازات الزراعية بصغر حجمها وزيادة عددها، فكل مزارع يملك بين خمس وعشر قطع زراعية ما بين الصغيرة التي لا تتجاوز مساحتها ربع فدان والكبيرة التي تصل مساحتها إلى أكثر من ثلاثة فدادين. وبالإضافة إلى الزراعة يقوم المزارعون بتربية المواشي التي ترعى على سفوح الجبال المحيطة بالقرية.

وتتميز قرى محافظة ظهران الجنوب بنمط عمارتها التقليدية المميزة منذ أقدم العصور، فالشكل الخارجي للمباني ذو طابع فريد منسجم مع الظروف البيئية المحيطة ويتلاءم معها من حيث اللون والشكل. استخدم الإنسان كل معطيات البيئة المحلية كمواد لبناء مسكنه، فأخذ من التربة والصخور والأخشاب المحلية مواد إنشائية رئيسة. يتراوح ارتفاع المباني التقليدية ما بين دورين وخمسة أدوار. وفي الغالب يبنى الدور الأرضي من الحجر وذلك لتقوية أساس المبنى، ثم تبنى الأدوار العلوية بالطين بعد معالجته ببعض المواد المحلية خاصة القش لزيادة متانته ومقاومته للعوامل المناخية. وتبنى المنازل على شكل مربع ذي مساقط أفقية آخذة في الانسياب التدريجي إلى أعلى وذلك للمحافظة على متانة المبنى وقوته (انظر الصورة رقم 4). وهذا النمط يفي بكل متطلبات الأسرة الريفية.

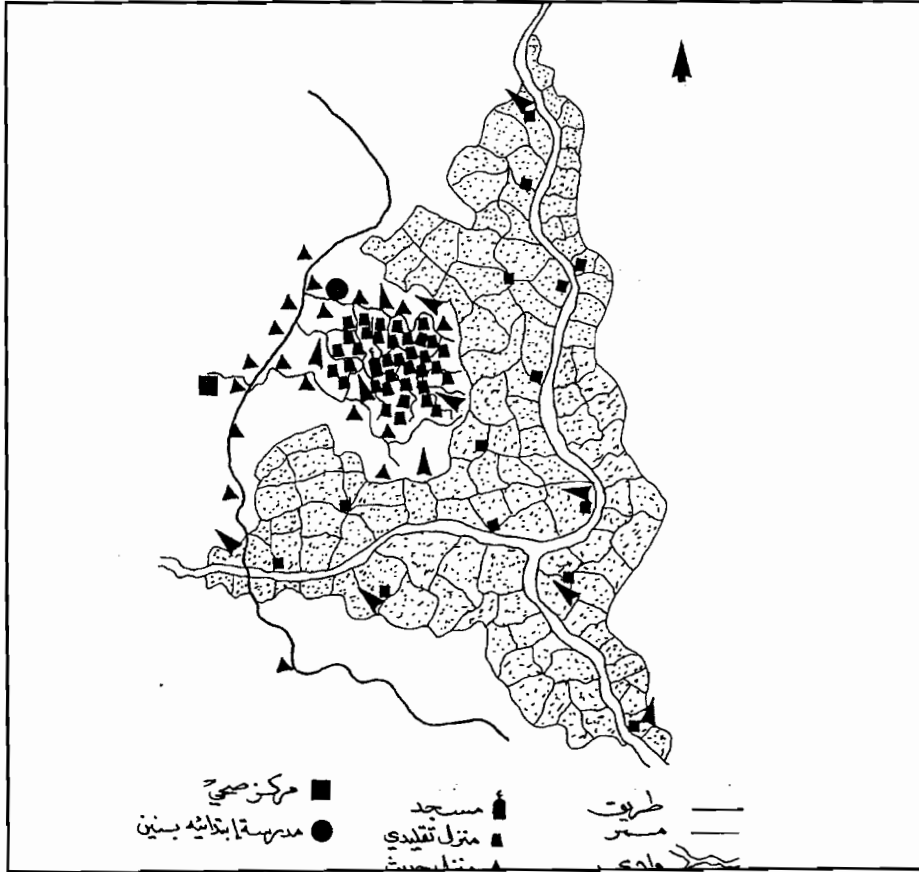


صورة رقم (4) نمط العمارة التقليدية للمنازل في محافظة ظهران الجنوب

ومن المباني التقليدية المميزة الأخرى القصبات أو الحصون المخصصة للحماية والدفاع التي لا تخلو منها قرية في المحافظة. وهذا النمط المعماري الفريد من حيث الشكل والاستخدام جاء نتيجة لحالة عدم الاستقرار والأمن قبل توحيد المملكة العربية السعودية. وتبنى القصبات على شكل دائري أو مربع، ويصل ارتفاع بعضها إلى ستة أدوار. وتتميز بكثرة وصغر نوافذها غير المكشوفة والتي تحيط بالقصبة من كل الجهات للملاحظة والدفاع. وكما يلاحظ من الشكل رقم (11) نجد أن القصبات مبنية على أطراف القرية والآبار والمزارع لحمايتها والدفاع عنها.

شكل رقم «11»

المخطط العام لقرية الحنكة بمحافظة ظهران الجنوب، 1417هـ



المصدر: من عمل الباحث.

يلاحظ الآن مع الأسف أن أغلب المنازل التقليدية القديمة وسط قرى المحافظة بدأت تهدم نظراً لهجرتها واستبدالها بالمساكن الأسمنتية التي بدأت تظهر على أطراف القرى. ومن الجدير بالذكر أن الشكل المثالي للقرية بدأ يتغير مع تغير الظروف الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، حيث بدأت القرى تهجر مواقعها الأصلية باتجاه الطرق الرئيسة آخذة الشكل الخطي والمشتت. أيضاً نجد أن الكتلة السكنية في بعض القرى ذات المواضع المحددة بدأت تزحف على المدرجات الزراعية. إن هذه التطورات الحديثة تحتاج إلى تدخل الأجهزة المختصة لضبط عملية استخدام الأرض، حيث يلاحظ أن قرى المحافظة تنمو وتتوسع بشكل سريع بدون أي خطة لنموها مما سيؤدي إلى خلق مشكلات تخطيطية في المستقبل القريب.

الخاتمة والتوصيات

من أهم نتائج دراسة خصائص التوزيع المكاني والتركيب الوظيفي والداخلي للقرى في محافظة ظهران الجنوب ما يلي:

- 1 - تبين من خلال استخدام مربع كاي (X^2) أن نمط توزيع قرى المحافظة بعيد عن نمط التوزيع المنتظم.
- 2 - اتضح من استخدام أسلوب صلة الجوار أن قرى المحافظة تسلك في توزيعها المكاني النمط العشوائي ($r=0.44$) من حيث المسافة الفاصلة بين القرى ومن حيث التوزيع فوق كامل المحافظة.
- 3 - تبين من حساب التباعد بين القرى أنها تتوزع بشكل متقارب حيث لا يزيد متوسط التباعد بينها عن 3,3 كم. وهذه مسافة قصيرة تشير على مدى كثافة العمران الريفي في المحافظة.
- 4 - أظهر التحليل أن التركيب الطبوغرافي وعامل الحصول على المياه والوضع الاجتماعي والأمني للسكان أكثر العوامل المؤثرة في نمط توزيع القرى في المحافظة.

5 - تبين من تحليل أحجام القرى أن غالبية قرى المحافظة صغير الحجم، حيث إن القرى التي يقل حجمها عن 250 نسمة تبلغ 83% من مجموع القرى في المحافظة. أما القرى الكبيرة التي يزيد حجمها عن 700 نسمة فلا يوجد منها إلا قرية واحدة فقط.

6 - أظهر تحليل ارتباط بيرسون وجود علاقة طردية قوية ما بين عدد الخدمات العامة التي تقدمها القرى التي لها ثقل وظيفي وبين أحجام هذه القرى.

7 - أظهرت نتائج تحليل صلة الجوار لمدارس البنين أن نمط توزيع المدارس الابتدائية يميل إلى التوزيع العشوائي ذي النمط المتقارب بين المدارس. أما المدارس المتوسطة فكانت نتائج صلة الجوار تشير إلى أن نمط توزيعها يميل نحو النمط المتقارب غير المنتظم.

8 - لقد أظهرت نتائج تحليل صلة الجوار لمدارس البنات أن نمط توزيع المدارس الابتدائية يتجه نحو النمط المتباعد الأكثر انتشاراً. وقد أظهر التحليل أن نمط توزيع المدارس المتوسطة والثانوية يميل نحو النمط المتقارب غير المنتظم.

9 - تبين من تحليل صلة الجوار أن توزيع مراكز الرعاية الصحية الأولية في المحافظة يتجه نحو النمط المتباعد الأكثر انتشاراً، حيث تتباعد المراكز بشكل واضح في كل جهات المحافظة بطريقة غير منتظمة.

10 - اتضح من دراسة أشكال القرى في المحافظة أن النمط الشائع للقرى هو الشكل المندمج، حيث تبنى مساكن القرية فوق مساحة صغيرة من الأرض بشكل متجمع ومتلاصق حول مركز القرية.

11 - أظهرت الدراسة أن الشكل المثالي للقرية بدأ يتغير بشكل سريع بسبب تغير الظروف الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، حيث بدأت القرى تهجر مواقعها الأصلية باتجاه الطرق الرئيسة آخذة الشكل الخطي والمشتت. وهذا الوضع أثر على المباني التقليدية التي بدأت تتهدم نظراً لهجرتها واستبدالها بالمساكن الإسمنتية.

بناء على نتائج هذه الدراسة فقد توصل الباحث إلى بعض التوصيات

والمقترحات التي نأمل أن يستفيد منها مخططو التنمية الإقليمية والريفية في محافظة ظهران الجنوب بشكل خاص، وفي المملكة بشكل عام في تطوير المناطق الريفية، وفي ما يلي أهم هذه التوصيات:

- 1 - توصي هذه الدراسة بأن تقوم الجهات المسؤولة عن توفير مدارس البنين والبنات في المحافظة. بإعادة النظر في نمط توزيع المدارس، وذلك عن طريق إنشاء مدارس جديدة في المواقع التي اقترحتها هذه الدراسة.
- 2 - توصي هذه الدراسة أيضاً الجهات المسؤولة عن توفير الخدمات الصحية بإعادة النظر في نمط التوزيع المكاني لمراكز الرعاية الصحية الأولية، وذلك بإنشاء مراكز صحية جديدة في المواقع التي اقترحتها هذه الدراسة.
- 3 - توصي هذه الدراسة بتحسين الطرق الزراعية الموصلة للقرى لدورها المهم في تقليل الزمن المطلوب للوصول إلى الخدمات العامة في المحافظة وسهولة الوصول إليها.
- 4 - حيث إن أغلب قرى المحافظة ذات أحجام صغيرة، مع وجود نقص واضح في الخدمات المركزية المتخصصة (من مستوى عال)، فإن هذه الدراسة توصي بوضع برنامج لتنمية بعض الخدمات المهمة (مثل مراكز الخدمات البلدية والشرطة والخدمات الاجتماعية وغيرها) في بعض القرى التي تتمتع بمواقع مركزية وبثقل سكاني ووظيفي واضح لخدمة جميع سكان المحافظة.
- 5 - تعيش قرى منطقة الدراسة طفرة عمرانية كبيرة، مما أدى إلى زحف العمران باتجاه الأراضي الزراعية بسبب المشاكل على الأراضي، أو خارج نطاق القرى، مما أدى إلى ظهور النمط المشتت للمباني والقرى، وظهور نمط معقد لاستخدام الأراضي بدون وجود أي خطة موجهة. لهذا توصي هذه الدراسة بضرورة ضبط عملية التنمية الريفية من خلال وضع الخطط المناسبة لاستخدام الأراضي تتناسب مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي للقرى.
- 6 - توصي هذه الدراسة المصالح الحكومية المختلفة المهتمة بالتنمية الريفية بالمملكة بتوفير المعلومات والبيانات الضرورية عن عدد القرى ومواقعها والتركيب

السكاني وتوزيع الخدمات العامة واستخدام الأراضي الريفية وغيرها من الإحصاءات الضرورية، وذلك بشكل مستمر لمواكبة التغيرات الكبيرة في عملية الاستيطان الريفي حتى يمكن القيام بالتخطيط المستقبلي السليم لتنمية هذه المناطق بما يتناسب واحتياجاتها الفعلية.

الهوامش والمراجع

- (1) بلغ عدد سكان ظهران الجنوب (11, 719) نسمة في عام 1412 هـ (1992 م). مصلحة الإحصاءات العامة: بيان بالتائج الأولية للمسميات السكانية التي يزيد عدد سكانها على (2400) نسمة، ص 4.
- (2) القرية تعرف بأنها مكان للسكن الدائم ولهم اسم يميزها ووجود نشاط أو نشاطين يمدان السكان بوسائل الحياة وتعداد منازلها لا يقل عن 15 بيتاً، ويوجد بين السكان عنصر الترابط. ولا يوجد فرق بين مفهوم القرية والهجر إلا من حيث المنشأ فقط، حيث تم إنشاء الهجر من تجمع الأهالي البدو فقط. وزارة الشؤون البلدية والقروية «المسح الاقتصادي والاجتماعي الشامل لقرى وهجر المملكة»، مكتب العسيلات الاستشاري، الرياض: 1403 هـ (1983 م)، ص 57.
- (3) إمارة منطقة عسير: «المسح الميداني للمواقع والخدمات بمنطقة عسير»، مطابع وزارة التخطيط، الرياض: 1412 هـ (1992 م).
- (4) عبدالله المقيبل وعبدالرحمن الشهيل: «تخطيط وتطوير القرى التابعة للبلديات والمجمعات القروية»، الكتاب العلمي لمؤتمر رؤساء البلديات والمجمعات القروية، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: 1404 هـ (1984 م)، ص 121-139.
- (5) حمود المسلم: «تخطيط وتطوير القرى غير المشمولة بخدمات البلديات والمجمعات القروية»، الكتاب العلمي لمؤتمر رؤساء البلديات والمجمعات القروية، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: 1404 هـ (1984 م)، ص 191-223.
- (6) حمود المسلم وعبدالرحمن القرشي: «الاستيطان والقواعد التي تحكم نمو وتكوين الهجر»، الكتاب العلمي للمؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية، مطابع الحرس الوطني، الرياض: 1406 هـ (1986 م)، ص 457-484.
- (7) عبدالله السلطان: «الاستيطان في المملكة العربية السعودية»، الكتاب العلمي للمؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية، مطابع الحرس الوطني، الرياض: 1406 هـ (1986 م)، ص 441-456.
- (8) صبحي السعيد: «تحليل صلة الجوار: دراسة مقارنة من المملكة العربية السعودية»، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مجلد 13، عدد (1)، 1406 هـ (1986 م)، ص 82-110.
- (9) صبحي السعيد: «نمط التوزيع المكاني والتركيب الوظيفي لمراكز الاستيطان البشري في منطقة نجد، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، الرياض: 1407 هـ (1987 م).
- (10) محمد السرياني: «السمات العامة لمراكز الاستيطان الريفية في منطقة الباحة - المملكة العربية السعودية، وحدة البحث والترجمة بالجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت: 1408 هـ (1988 م).
- (11) مختار الشهاوي: «ضوابط التوزيع الجغرافي للقرى السعودية»، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد (1)، 1408 هـ (1988 م)، ص 93-119.
- (12) Ahmed, A.F, "From Sectoral to Integrated Rural Development in Saudi Arabia", in Al-Ankary, K.M. and El-Bushra, El-S (ed), Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia, Gebroder Borntraeger, Berlin: 1989, p. 165-169.
- (13) Sallam, A.S., "The Development of Rural Insitution in Saudi Arabia" in Al-Ankary, K.M. and El-Bushra, El-S (ed.), Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia, p. 171-188.
- (14) Mughal, M.A., "Land Use in Rural Settlement of Saudi Arabia- Transition and Prospects", in Al-Ankary, K.M. and El-Bushra, El-s. (ed), Urban and Rural Profiles in Sau-

di Arabia, pp. 155-164.

- (15) محمد عبدالعزيز القباني: الزراعة وتنمية الريف في المملكة العربية السعودية 1395-1400 هـ تقويم جغرافي، «الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافية بالمملكة العربية السعودية» الجزء الأول. مطابع جامعة أم القرى، مكة المكرمة: 1413 هـ (1993 م)، ص 183-225.
- (16) محمد مفرح القحطاني وحسين ريماني: «التحليل المكاني للخدمات التنموية في وادي تندحة بمنطقة عسير»، بحوث جغرافية رقم (11)، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض: 12 ع 1 هـ (1992 م).
- (17) محمد مفرح القحطاني: «أنماط التوزيع المكاني للقرى والخدمات العامة في منطقة الشعف بإقليم عسير»، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 21، 1993 م، ص 135-188.
- (18) أحمد الجار الله: «نموذج كمي لتحديد إمكانات نمو المستوطنات الريفية في المملكة العربية السعودية، إقليم بقيق - دراسة تطبيقية»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 46، السنة 12، 1994 م، ص 76-113.
- (19) رايت كوردس وفريد شولز «البدو والثروة والتغير - دراسة في التنمية الريفية للإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، ترجمة عبدالله أبو عياش، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، الكويت: 1983 م.
- (20) محمد الصقور: التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف - دراسة تطبيقية على الريف الأردني، شقير وعكشة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان: 1986 م.
- (21) صلاح عبدالجابر عيسى: تنمية وتخطيط المستوطنات الريفية - دراسة جغرافية أصولية تطبيقية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: 1983 م.
- (22) عباس فاضل السعدي: «التباين المكاني للتنمية وسكان الريف في منطقة أهوار جنوبي العراق»، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 21، 1993 م، ص 189-214.
- (23) - Shaw, S.M., Rural Deprivation and Planning, Geo Abstracts, Norwich; 1979.
- (24) - Moseley, M.J., Accessibility: The Rural Challenge, Methuen, London: 1979.
- (25) - Lonsdale, R.E. and Enyedi, G., Rural Public Services: International Comparisons, Westview Press, Boulder: 1984.
- (26) - Phillips, D.R. and Williams, A.M., Rural Britain: A Social Geography, Blackwell, Oxford: 1984.
- (27) - Dixon, C., Rural Development in the Third World, Routledge, London: 1990.
- (28) - Shaw, G. and Wheeler, D., Statistical Techniques in Geographical Analysis, John Wiley and Sons, Chichester: 1985, P. 127.
- (29) - Taylor, P.J., Quantitative Methods in Geography: An Introduction to Spatial Analysis, Houghton Mifflin Company, Boston: 1977, P. 157.
- (30) المصدر السابق، ص 156.
- (31) - King, L.J., Statistical Analysis in Geography, Prentice- Hall, Englewood Cliffs: 1969, P. 109.
- (32)
- (33) - Shaw and Wheeler, P. 340.
- (34) - Taylor, P. 156.
- (35) - Taylor, P. 157.
- (35) ضوابط التوزيع الجغرافي للقرى السعودية، ص 104.
- (36) وزارة التخطيط: «خطة التنمية الثالثة - 1400-1405 هـ»، مطابع وزارة التخطيط، الرياض: 1400 هـ (1980 م)، ص 105.
- (37) يشمل نظام مراكز النمو ثلاثة مستويات هي:
1 - المراكز الوطنية: تقدم خدمات تخصصية للغاية وهي تمثل أقطاباً للنمو له أهمية على المستوى الوطني.
2 - المراكز الإقليمية: تقدم خدمات يتنفع بها عدد من المراكز المحلية.
3 - المراكز المحلية: تقدم خدمات يحتاجها السكان بصورة متكررة. وقد اختيرت مدينة ظهران الجنوب كمركز نمو إقليمي منذ خطة التنمية الثالثة، ولكن لا يوجد أي مركز محلي في المحافظة حتى الآن. خطة التنمية الثالثة، ص 126.
- (38) وزارة الشؤون البلدية والقروية: «لائحة تنمية وتطوير قرى المملكة ولوائحه الداخلية»، مطابع الإشعاع، الرياض: 1403 هـ (1983 م)، ص 16.

- (39) وزارة التخطيط: خطة التنمية الخامسة - 1410-1415 هـ، مطابع وزارة التخطيط، الرياض: 1410 هـ (1990م)، ص 92.
- (40) وزارة التخطيط: خطة التنمية السادسة - 1415-1420 هـ، مطابع وزارة التخطيط، الرياض: 1416 هـ (1996م)، الرياض 419.
- (41) Show and Wheeder, P. 153.
- (42) خطة التنمية السادسة، ص 349.
- (43) - Annis, S., Physical Access and Utilization of Health Services in Rural Guatemala, Social Science and Medicine, Vol. 150, 1981, P. 515-523.
- (44) خطة التنمية السادسة، ص 350.
- (45) - Pacione. M., Rural Geography, Harper and Row, London: 1984, P.9.

